

محضر الجلسة رقم 551

الدستوري، ولفريق التحالف الوطني. أعطي الكلمة لرئيس الفريق الحركي في إطار الإحاطة الأولى، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة تتعلق بالمنع الذي تعرضت له جمعية الدفاع عن المغاربة ضحايا الترحيل التعسفي من الجزائر إثر فتح فرع لها بعمالة البرنوصي بالدر البيضاء بدعوى أنها من عمالة البرنوصي لم يرخص لعقد هذا الجمع، ولم نعرف لماذا لا؟ هذا مع العلم أن اللجنة التحضيرية قد قامت بجميع الإجراءات القانونية في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

إننا نساند ونؤكد الخطوات التي تقوم بها الجمعية، والتي تدخل في إطار الدفاع عن المغاربة الذي تعرضوا سنة 1975 وبالبالغ عددهم حول 45 ألف عائلة، 45 ألف عائلة للترحيل التعسفي في الجزائر حيث تطالب الجمعية بفتح تحقيق في مجريات أحداث الطرد واسترجاع الممتلكات أو التعويض المادي عنها وبعائدات رسمي من الدولة الجزائرية عما بدر منها اتجاه هؤلاء المرحلين وبفتح الحدود في وجه العائلات المشتتة حتى يجتمع شملها من جديد.

السيد الرئيس،

ونحن في الفريق الحركي إذ نساند هذه الخطوات التي تقوم بها هذه الجمعية، فإننا نتساءل بالمقابل عن الموقف اللامفهوم لسلطات عمالة البرنوصي في تعاملها مع الجمعية وعن الأسباب الحقيقية وراء منع فرع الجمعية في عقد جمعه التأسيسي، ونطالب في هذا الإطار السلطات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تسهيل عمل جمعية هدفها الأساسي الدفاع عن حقوق 350 ألف مغربي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. في نفس الإطار أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق الإتحاد الاشتراكي.

التاريخ: الثلاثاء 19 جمادى الأولى 1428 (5 يونيو 2007)

الرئاسة: المستشار السيد علي سالم الشكاف الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات، ابتداء من الثانية وثلاثين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد علي سالم الشكاف رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين خصص المجلس هذه الجلسة للأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل ذلك أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 29 ماي 2007 إلى غاية يوم الثلاثاء 5 يونيو 2007:

عدد الأسئلة الشفهية: 24 سؤال؛

عدد الأسئلة الكتابية 8 أسئلة؛

هذا ماجد من مراسلات، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، وردت على الرئاسة أربع إحاطات: إحاطة للفريق الحركي، للفريق الاشتراكي، لفريق الإتحاد

المستشار السيد محمد الحضورى:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

في إطار القانون الداخلي الإحاطة سندي إحاطة في الحقيقة هي تحسيسية ومناسباتية.

يخلد العالم اليوم العالمي للبيئة تحت شعار تغيير المناخ موضوع الساعة، وأنه بحق موضوع الساعة، ويستحق منا وقفة خاصة لما له من أهمية على مستقبل أبنائنا وأحفادنا ومستقبل الإنسانية جمعاء.

ونحن كفريق اشتراكي نغتنم هذه المناسبة لتبليغ المجلس والرأي العام الوطني أن هذا الموضوع يعد من بين أولويات حزبنا.

لقد ارتفعت درجة الحرارة الأرض، ومن المؤكد أن يكون لتغيير المناخ تأثيرا واسعا الانتشار على جميع النواحي البيئية والاقتصاد، والمجتمع في العالم وستكون حياة الأفراد عرضة للخطر، نتيجة لزيادة تكرر حدوث الجفاف والفيضانات، وفي بعض المناطق سوف تتأثر مصادر مياه الشرب والري بسبب انخفاض هطول الأمطار أو نتيجة لمعاناة المياه الجوفية في بعض المناطق الساحلية من الملوحة مع ارتفاع مستوى البحر، ومن المؤسف أن تكون الدول الفقيرة هي الأكثر عرضة لخطر التأثير تغيير المناخ، ومنها بلادنا التي تعاني من ظروف مناخية قاسية.

ونحن إذ نثمن الجهود الحكومية المبذولة في السنوات الأخيرة في هذا المجال، فإننا ندعو الجميع إلى الحفاظ على بيئة سليمة، لأن الوضع يندر بمستقبل كارثي إذا لم يتم تدارك الأمر، وشعر كل مواطن بمسؤوليته في الحفاظ على البيئة.

كما على المسؤولين تكثيف الجهود للتخفيف من مدى تأثير تغيير المناخ لكي نتجنب أكثر التأثيرات الشدة، والخطر التي يتحمل وقوعها في المستقبل، وهذا يقتضي طبيعة الحال تحميل الجميع لمسؤوليته، وزيادة على الدولة والحكومة، فهناك الفاعلين الاقتصاديين والفعاليت المجتمع المدني ووسائل الإعلام التي تتحمل مسؤولية تأطير المجتمع وكذلك جميع المواطنين وشكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. دائما في إحاطة المجلس علما أعطي الكلمة لرئيس فريق الإتحاد الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

السيد الرئيس، لقد استنفذنا من موقعنا في المعارضة، كل الآليات القانونية والدستورية المتاحة لنا لإثارة انتباه الحكومة للوضع الكارثي الذي يتخبط فيه سكان البوادي، وللأزمة الخطيرة التي يعاني منها الفلاح المغربي هذه السنة من آثار الجفاف الذي تخلفت عنه أضرار كبيرة لم يسبق لها مثيل.

ولقد عبرت كل القوى السياسية الممثلة داخل هذه القبة المحترمة على نفس الهاجس بآليات مختلفة من أسئلة آنية وإحاطات، وطلبات اجتماع اللجنة المختصة، وقد أجمعت كل الآراء على أن موضوع الجفاف وآثاره ومرتفع عن المزايدات السياسية ومنزه عن لعبة الأغلبية أو المعارضة.

الزملاء الأعزاء،

أناشدكم الآن باسم العالم القروي وباسم الفلاح الذي يعاني من آفة الجفاف، لعبر كبرلمانيين عن تضامننا مع الفلاح ولنترجم شعاراتنا السياسية على أرض الواقع وبالملموس، لأن الفلاح تعب من الشعارات والكلام دون خطوات عملية، لأن الإجراءات التي قامت بها الحكومة جد ضئيلة ولا تستحق الذكر فحتى المكتسب اللي هو التأمين سمعنا بأن الحكومة ستتخلى عنه.

الزملاء الأعزاء،

أدعوكم بصفتكم ممثلين لهذا الشعب ولأنكم تعيشون المشاكل اليومية للمواطنين وتحسون بعمق حجم الخسارة التي تكبدها الفلاح ومعه شباننا بالقوى، واستجابة للإرادة الملكية السامية التي عبر عنها جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، والملك محمد السادس نصره الله وأيده في كل المناسبات، لقيام البرلمان بدوره في مناقشة كل المشاكل التي يتخبط فيها المغاربة، وأقول أدعوكم لتوجيه تنبيه للحكومة بتفعيل مقتضيات المادة السابعة والسبعون من الدستور والمواد من 271 إلى

276 من النظام الداخلي، ويختص هذا التنبيه الزملاء الأعزاء في مسألة معالجة الحكومة للآثار السلبية للجفاف.

السيد الرئيس،

إن هذه المادة من الدستور تتحدث عن آلية يختص بها مجلس المستشارين بمفرده، وهي آلية تجعلنا ننبه الحكومة ونلزمها بفتح حوار داخل هذه القبة المحترمة دون سحب الثقة منها، والهدف الزملاء الأعزاء من هذا كله هو فتح حوار مع الحكومة وليس مع وزير الفلاحة بمفرده، لأن المادة 77 من الدستور تلزم السيد الوزير الأول بالإجابة خلال جلسة عمومية، لأن الأمر يتعلق بسياسة حكومية اتجاه العالم القروي.

وختاماً، فإننا قد راسلنا السادة رؤساء الفرق، كما أننا سنوزع على السادة المستشارين مشروع التنبيه للحكومة للإطلاع عليه والتوقيع، ولكم واسع النظر.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس. الإحاطة الموالية لفريق التحالف الوطني تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

طبقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أخبر مجلسنا الموقر بقضية طارئة تثير الكثير من المغالطات في الميدان السمعي البصري، خاصة وأنه يدخل كل البيوت ويروج بكثافة في كافة الأوساط المغربية التي من شأنها أن تحسس وتوعي المواطنين بأهمية المشاركة المكثفة في استحقاقات 2007، وخاصة في الأوساط الشابة والنسائية العازفة عن المشاركة في الانتخابات وتكريس دولة الحق والقانون والسلطة والمؤسسات الشفافة.

القضية أيها السيدة والسادة تتعلق بمجموعة من الوصلات الإشهارية التعليلية بحق السادة النواب والسادة المستشارين أي البرلمان بغرفتيه، والتي تنتهك بمختلف الصفات الاستفزازية والتحقيقية من النصب على المواطنين، إلى توظيف مشبوه لأبنائهم، ثم عدم الاهتمام بالشأن المحلي لهم.

الواقع أيها السيدة والسادة، وكما تعلمون مهمة البرلمان هي التشريع والإسهام في إخراج ترسانة قانونية في المستوى تحافظ على حقوق المواطنين، أما مختلف هذه الأمور فلا تدخل لا من قريب أو من بعيد في اختصاصه، فالبرلماني ليس أمراً بالصرف لكي يحاسب على الأموال العامة، كما أن التوظيف لا يدخل ضمن مهام وسلط البرلمان لأن مهمته الأصلية والحقيقية هي الدفاع على حقوق المواطنين وتمثيلهم، ومن هذا المنطلق يجب أن نحاسبه فقط.

لهذا أيها الإخوان والأخت، فإننا في فريقنا نندد بهذه الأمور، ونتمنى أن لا تكون مقصودة من طرف كل الجهات أوكل إليهم السهر على تشجيع وتحفيز المواطنين على الإقبال والمشاركة في الاستحقاقات المقبلة، فهذه الأمور والوصلات المغلوطة بصراحة تنفر عن المشاركة وتغلط المواطنين ولا تثير المشاكل الحقيقية لهم.

لهذا فالمطلوب هو تحسيس المواطنين بأهمية المشاركة في استحقاقات 2007 وتوضيح مهام البرلمان الحقيقية، والتي هي تنحصر مرة أخرى في التشريع ومراقبة العمل الحكومي، فنحن نتأسف لما آلت إليه الأوضاع، وندعو من هذا المنبر الحكومة لتحمل مسؤوليتها وتقوية الاعوجاج لأن الأمر يدخل في اختصاصها، ويهمها كذلك... كما ندعو لإسناد الأمور لمن هم أهل لها، وبملاك الكفاءة والدراية لقيادة حمل من هذا النوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس. أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس فريق التحالف الاشتراكي دائماً في إطار المادة 128.

المستشار السيد أحمد الطاهري:

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، ظهر في الأيام الأخيرة بضواحي مدينة مكناس مرض خطير ومعددي، وربما لأول مرة يظهر في المغرب، أدى هذا المرض بعدد كبير من الفلاحين، وخاصة منتجي الفواكه إلى إزالة الأشجار وإحراقها، هذا المرض يسمى (le feu bactérien) اللفحة النارية، ومفعول هذا المرض مطابق للاسم الذي أطلق عليه إذ يلفح

والمدن بالجهة هو من الفلاحة ولكون الوضعية مأسوية وكارثية في هذه الجهة التي لا تنمى أن تتسع إلى مناطق أخرى في البلاد.
فإننا نوجه النداء إلى كل الأطراف المعنية لإبلاء العناية الخاصة وباستعجال للحد من انتشار هذا الوباء حتى نتمكن من القضاء عليه وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

إن إيقاف هذا المرض والقضاء عليه ممكن إذا ما تضافرت الجهود وكان التدخل كاملا وسريعا ومستعجلا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 18 سؤالا تسعة أسئلة منها آنية موجهة لكل من قطاعات الصحة التريبة الوطنية، الإسكان، والتعمير، وتسعة أسئلة عادية تهم قطاعات الصحة من جديد، التريبة الوطنية، المالية، الشؤون الاقتصادية والعمامة.

السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير الصحة حول ارتفاع ثمن أدوية الأمراض المزمنة والفتاكة للمستشارين المحترمين السادة عبد الحميد بلقيل، مصطفى القاسمي، عبد الواحد المسعودي، عبد اللطيف أبدوح، فليفضل أحد المستشارين لبط السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

رغم المجهودات الجبارة التي بذلت في قطاع الصحة تبقى تكاليف الأدوية وغلاؤها تشكل عبئا يثقل كاهل المرضى، وخاصة المصابين بالأمراض المزمنة، وذلك لكونها تتطلب علاجا طويلا ومستمرًا، كما لا يخفى علينا جميعا حجم وشكل استهلاك المواطن البسيط للدواء، خاصة إذا ما قورن بالمواد الاستهلاكية الأخرى، فالمواطن المغربي أصبح يقطع جزء مهما من دخله المتواضع لتلبية حاجته من الدواء، هذا الأخير الذي تتفاوت أثمانه في الغلاء وهو الأمر الذي يزداد سوءا بوجود أطفال صغار، اعتبارهم أكثر عرضة للأمراض ونفس الشيء بالنسبة لحالة الإصابة بمرض عضال، وأغلب المواطنين يضطرون إلى اقتراض الدواء من الصيدليات وتأجيل الدفع إلى حين تسليم الراتب الشهري نظرا لضيق الحالة المادية التي تجبر المواطن على رهن حياته

الأشجار، خاصة أشجار التفاح، والنكاص والسفرجل والمزاح وأنواع أخرى من الأشجار التزينية les plantes ornementales هذا المرض يهدد بالقضاء على الأشجار التي تم ذكرها بجميع أنحاء المغرب، نظرا لكونه معدي عن طريق نقله بواسطة الحشرات أو بهبوب الرياح أو بواسطة الطيور أو حتى بواسطة الأشخاص الذين ينتقلون بمختلف الضيعات.

ونظرا لما لهذا المرض المعدي والفتاك من انعكاس سلبي على الأشجار المذكورة، التي لها دور هام في الإنتاج الفلاحي، وما سيلحقه من أضرار بالمنتجين والعاملين بالقطاع، وما سيسببه من تسريح للعمال، وما سيلحق من أضرار لميزانية الدولة التي ستصبح مستوردة لهذه الفواكه بدل إنتاجها محليا فإن هذه الآفة قد تكون كارثة على جزء كبير من قطاعنا الفلاحي، الذي يعتمد على أشجار الفواكه بمختلف أنواعها، وهو القطاع الذي كما يعرف الجميع الذي خطى خطوات هامة في التحديث والعصرنة والاستثمارات، وتعتبر الوجهة المشرق لفلاحتنا التصديرية والاستهلاك المحلي.

ومبادرتنا إلى إحاطة المجلس علما بهذا الموضوع تهدف إلى لفت انتباه كافة المسؤولين في جهاز الدولة والحكومة وكل المعنيين إلى خطورة هذه الآفة، وما تتطلبه من تدخل مستعجل قبل فوات الأوان واستفحال الوضعية، وذلك محاصرة واتخاذ كافة التدابير الحمائية والوقائية والعلاجية، وكذلك العمل على إزالة وإحراق كل الأشجار المصابة أو المشكوك في إصابتها مع تطويق كل الضيعات التي حل بها المرض ومراقبتها، وكذلك العناية بكافة المتضررين من هذا الوباء ودراسة حتى إمكانية تعويضهم إن أمكن.

كما نطلب من الحكومة توفير كل الشروط والإمكانيات لمراقبة الأشجار والنباتات والأدوية المستوردة تفاديا لتكرار ما حدث، خصوصا وأن المصالح الفلاحية الموجودة في الحدود والمكلفة بالوقاية ومراقبة النباتات لا تتوفر على التجهيزات القادرة على كشف مثل هذه الأمراض والبكتيريات. وتنمى أن يكون هذا الوباء عارضا وليس بفعل فاعل، مما يتطلب فتح تحقيق في الأمر.

ونظرا لأن المرض حل بجهة مكناس تافيلالت التي تعتبر من بين الأقطاب الفلاحية بالمغرب ومورد عيش عدد كبير من سكان البادية

فيما يخص السؤال، لا بد أن أقول أن داء السل لا يدخل في هذه الأمراض بل هناك برنامج خاص لمحاربة داء السل في جميع المستشفيات ولجميع الأشخاص المرضى بصفة مجانية فيما يتعلق بالأمراض المزمنة طبعا.

أولا: أتمنتها مرتبطة بالسوق.

ثانيا: بتكريس الدواء الجينيس في التغطية الصحية الأساسية لاسترداد تكلفة الاستشفاء، وهذا ما تم طبعا. ثالثا: كذلك مراقبة هذه الأدوية.

رابعا: الإعفاءات الجمركية بالنسبة للأدوية المستوردة وخا طبعا تم هاذ فئة الأدوية حسب دول المنشأ وحسب الاستيراد.

خامسا: الضريبة عن الأدوية المرتبطة بالسرطان، بالسيدا، بأمراض القلب، بالربو، السكري، والعوز الكلوي، وهذه طبعا أمراض مزمنة وخطيرة كما قيل، وهذه الخطوة مهمة جدا فيما يتعلق بالتخفيض من أتمنة هذه الأدوية.

يبقى أن أقول أن أهم شيء هو ضمان تزويد السوق بصفة منتظمة بأدوية جديدة وحماية السوق من الأدوية المزورة والمستوردة بطرق غير قانونية، وكذلك مراقبة هذه الأدوية حتى تكون دائما في مستوى ومتناول المواطن المغربي والتغطية الصحية الآن التي شملت 41 مرض مزمن ستخفف من وطأة هذه الأدوية على المواطن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب. المستشار السيد عبد الحميد بلقيل: شكرا السيد الوزير على جوابكم، السيد الوزير واش ما كنتشوفوش بأن 30 حتى 40 في المائة ديال الاستفادة ديال الأدوية، في الثمن ديال الأدوية، واش ماشي كثيرة بزاف لأنه واش ما كنتشوفوش بأنه كنفكرو لواحد 9 ألف صيدلي وكنساو 30 مليون ديال المواطنين المغاربة ديانا، إذن واش ما كنتشوفوش بأن خصنا نفكرو هاذ 30 حتى 40 في المائة ديال الربح كثيرة بزاف.

أنا لا أظن واش كاين شي حاجة أخرى اللي كتربحو فيها 30 حتى 40 في المائة. أكثرية باش تكون في الدواء لأن هاذ الدواء مفيد للمواطن ديانا لأنه ما كيديروا لا حاجة ليه باش يتداواو، إذ خصنا

وصحته إلى حين توفير ثمن الدواء، خاصة إذا عرفنا أن متوسط وصفة الدواء يصل إلى 250 درهم أي ما يعادل 4 أيام عمل بالنسبة للحد الأدنى في الأجور، ناهيك عن مبلغ الاستشارة الطبية التي تبلغ 150 درهم وبالتالي فالدواء أصبح يشكل لا محالة عبئا ثقيلا على ميزانية المواطن، والسبب هو الوضعية الصحية المتردية التي يعيشها القطاع الصحي في المغرب والتي تؤثر في نهاية المطاف على عيش المواطن البسيط، فإذا تفحصنا نصيب الصحة من ميزانية الدولة نجده هزيلا، إذ لا يكاد يتجاوز 5 في المائة، مع العلم أن نسبة السكان في تصاعد، مما يستدعي تخفيض نسبة أكبر وليس العكس، وهذا يجعلنا على الأسئلة التالية:

أولا: هل أصبحت صحة المواطن رخيصة إلى هذا الحد؟

ثانيا: وهل هناك سياسة مستقبلية واضحة من أجل تخفيض ثمن الأدوية، وخاصة الخاصة بالأمراض المزمنة؟ وهل هناك خريطة صحية واضحة مقابل سياسة دوائية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد وزير الصحة للإجابة عن السؤال.

السيد محمد الشيخ بيد الله، وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

هذا السؤال الذي طرح سؤال مهم جدا، أريد أن أقدم الشكر للسادة المستشارين لتناولهم لأحد أهم مؤسسات السياسة الصحية في بلادنا، أظن أول شيء يقال في هذه الميدان هو:

أولا: ضمان تزويد السوق بأدوية متاحة في كل وقت وحين وذات جودة معترف بها.

ثانيا: ضمان مراقبة هذه الجودة بآليات مغربية، وقد ثمر بالأسابيع المادية اعتماد المختبر الوطني للأدوية من طرف الإتحاد الأوربي، وهذا شيء طبعا مهم جدا بالنسبة لبلادنا.

ثالثا: إتباع سياسات الدواء الجينيس التي كرسها القانون 17.04، وهذا طبعا شيئا مهم.

حالات مرض القصور الكلوي، كما يشكل ضعف البنيات الأساسية الطبية وندرة الأطباء المختصين وطريقة التعامل مع الحالات مشكلة خطيرة تعوق علاج المرضى، زيادة على عبء مصاريف العلاج، وكما يكلف ماديا مما يثقل كاهل المواطنين، وخاصة ذوي الدخل المحدود. مثلا المنخرطون في صندوق الضمان الاجتماعي ملزمون بدفع 30 في المائة من تكاليف العلاج، أي ما يعادل 3300 درهم شهريا، مما يرغم المريض على تقليص حصص العلاج اللازمة إلى حصتين من أصل ثلاثة حصص في الأسبوع، مما يتسبب في المضاعفات الصحية يترتب عنها تكاليف مادية تفوق قيمة الحصص المكفولة للصندوق.

لذا فإننا في الفريق الاستقلالي ننبه للازداد الكبير في حالة الفشل الكلوي الذي أصبح يعرفه المغرب كما نلفت النظر إلى قلة أو ندرة التجهيزات بحيث ليس هناك سوى 131 مركز لغسل الكلي ومركزين عسكريين وهناك 131 طبيب مختص لأمراض الكلي 665 ممرض وممرضة 373 من المساعدين و12 طبيب عاما موزعون على 10 مراكز يعملون بها أطباء كلي، فأمام هذا الوضع المقلق نسألكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات الإستعجالية للتدخل من أجل توفير التجهيزات الضرورية وخاصة آلات الغسيل لمساعدة المرضى وخاصة منهم الفقراء؟ هل تم التفكير في مجال مراجعة أئمة الدواء لهذه الشريحة لفتح المجال أمام المصابين، وخاصة ذوي الدخل المحدود؟

وهل تم التفكير في توسيع المجال للمتبرعين من أجل إجراء عملية زرع الكلي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا لكم السيد الرئيس. أريد كذلك أن أقدم الشكر للسادة المستشارين ل طرحهم لهذا السؤال الحقيقة الذي يؤرقنا جميعا فيما يتعلق بالتحكم في هذا المرض ووقايته قبل أن يقع.

بغيت نقول أولا ليس هناك تزايد في هذا المرض بل هناك تحسن مستمرا في وسائل التشخيص، وتحسن مستمر للعرض الطبي، وبالتالي انتشار الوعي لدى ساكنة بلادنا لخطورة هذا الطب وبوجوب التكفل

نفكرو في الصحة ديال المواطن ديالنا واخا الصيدلية حتى هما يساعدوا المواطن دياهم ويكون واحد الربح شي شوية اللي في محله.

إذن واش ما كتفكروش السيد الوزير في إعفاء الأدوية من الضرائب، باش ممكن المواطن ديالنا يستفيد باش يمكن ليه لأن هذا الدواء ما كيشريهش باش يتبرع به ولا باش يخلق به ولا باش... كيشريه باش يداوي به صحتو إذا خصنا نفكرو المواطن أول حاجة تكون عندو هي الدواء علاش ما يكون مجانا؟ إلى كان ممكن إلى ما كانش ممكن يكون مجانا على الأقل هادوك les pharmaciens ينقصوا من الربح دياهم والدولة تسمح شوية في الربح دياها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير الصحة:

مرة يطرح هامش الربح الخاص بالصيدلة، أنا أهيب السيد المستشار أن يساعدنا على خفض من هذا الهامش. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الصحة حول مرض القصور الكلوي، للمستشارين المحترمين السادة مصطفى القاسمي، عبد الحميد بلفيل، فوزي بنعلال، محمد كرمين، عبد الواحد المسعودي، الطاهر الفيلاي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

لا يخفى علينا جميعا ما تعانیه فئات عريضة من المواطنين من مرض القصور الكلوي، كما أنه تعرض على أطباء المغرب آلاف الحالات من هذا المرض المزمّن كل سنة، لكن ندرة الموارد الطبية في البلاد تحرم العديد من المرضى من تلقي الرعاية الصحية الذين هم في أمس الحاجة إليها، كما يتم في المغرب تشخيص نحو 4 آلاف حالة جديدة من

المرض وتداعياته على صحتهم، إذ تصادف الكثير من المرضى وقد ساءت حالتهم نتيجة الرتابة في الاقتصار فقط على جهاز تصفية الدم دون مواكبة لباقي الجوانب الصحية للمريض، وكذلك يجب أن نلفت نظر موظفي الصحة إلى التمسك بالضمير المهني لرفع معنوية ونفسية المريض.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد علي التعقيب.

السيد وزير الصحة:

أولا ليست هناك معدلات سنوية فيما يتعلق بهذا المرض. من الأكيد أنه مرض مرتبط أولا بتعفنات مختلفة التي بدأت تنقص رويدا رويدا، ولكن مرتبط بشيخوخة السكان وبأن الشيخوخة ستزداد فطبعاً المرض سيزداد مستقبلاً ويزداد عندما تتحسن الولوجية للخدمات والتشخيص وسهولة الولوج للمستشفيات، وهذا طبعاً شيء طبيعي. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير. السؤال الآتي الثالث موجه إلى السيد وزير الصحة حول الوحدات الإستشفائية المتخلى عنها للمستشارين المحترمين السادة: إبراهيم بن ديدي، أحمد الجفيري، محمد الشافعي، إدريس الراضي، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، نور الدين بركاع، الحسين الحداوي. فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار إبراهيم بن ديدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

لقد رفعت الحكومة شعار الصحة للجميع، وهو شعار يحمل هدفا نبيلاً نتقاسم جميعاً مضمونه وفلسفته، لكن ورغم ما بذل من مجهودات في هذا الإطار فإن هذا الهدف لازال بعيد المنال في عدة مناطق من المملكة، وخير مثال على ذلك هو وضعية القطاع الصحي لمدينة تغغير، حيث يوجد مستشفى محلي واحد لأزيد من 100 ألف نسمة

به. غسل الدم ليس وسيلة واحدة للإستراتيجية كبيرة تتعلق بالتكفل بهذا المرض، ومنها وبالأخص كما قيل زرع الأعضاء، زرع الكليتين، الآن ثم الترسانة القانونية المؤطرة لهاذ العملية نقوم في بلادنا تقريبا 100 عملية سنويا، لازالت الوثيرة متدنية، ولكن بعدما تم تنصيب المجلس الأعلى لزرع الأعضاء وطبعا التأطير القانوني.

نتمنى طبعاً أن تتمكن من الإسراع بعملية زرع الكلي، يبقى أن نقول أن أخذ الكلوتين من الجثث يبقى طبعاً إشكالية كبيرة يجب أن يفتح حولها نقاش كبير حتى تسهل هذه العمليات.

فيما يتعلق بالأسئلة فأريد فقط أن أقول انتقلنا من 1920 من 24 مركز إلى 131 مركزاً في أواخر سنة 2006 تشغل 1520 آلة تصفية، ومجالياً يغطي القطاع العمومي 44 عمالة وإقليم ويحضر القطاع الخاص فيه 22 عمالة وإقليم. ولقد تغير هذا الوضع على صعيد القطاع العام من 4 مراكز سنة 2002 إلى 52 مركز حالياً منتشرة على أديم بلادنا والآن تتحسن الأمور هناك طبعاً إشكاليات مرتبطة بالمختصين في الإنفولوجيا هذا علم جديد بدأ فقط في الثمانينات الآن يتكون مجموعة من الطوارئ في الرباط والدار البيضاء ويتحسن الوضع شيئاً فشيئاً يبقى إشكالية الوقاية وهي أهم شيء نتمنى طبعاً أن نجد حلاً قليلاً قبل أن نصل إلى التوقف النهائي للكلوتين، شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكراً السيد الوزير على التوضيحات، ونتمنى تحقيقها كما جاء على لسانكم، لكن السيد الوزير قلتم ما كاينش تزايد في المرض مع العلم كاين بعض الناس اللي كيتسنى مدة ديال ثمانية شهور في المستشفيات، ويبحث عن أحد الأشخاص أو بعض العلاقات باش على الأقل يقولوا له من الفترة اللي كيتسنى فيها واش ممكن تعطينا معدل ديال هاذ الثلاث سنوات الأخيرة ديال هذا المرض باش نعرفوه هو فعلاً في تزايد أو في نقص.

كما يجب أن لا نغفل ما يعاني منه العديد من القصور الكلوي من تقصير في التوجيه لمواكبة مرضهم بالتحاليل الطبية الدورية لأسباب

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

أريد أن أعود إلى إشكالية الصحة للجميع، هذا شعار رفعه العالم في سنة 1978، ويتعلق فقط بالولوج إلى الخدمات الأساسية، وهو شعار طبعا قد رفعته الحكومة وقد عادت إلى المنظمة العالمية للصحة في هذه السنة. وطبعا هناك تحسن مستمر فيما يتعلق بالولوجيات، هناك 2555 مؤسسة صحية منتشرة على أديم البلاد فيها 70 في المائة الآن مطببة يعني *médicalisé* فيها أطباء.

فيما يتعلق بإشكالية تنغير، هذا مستشفى محلي يشتغل فيه الآن خمس أطباء، منهم طبيب جراح في مدينة ورزازات، فيها تقريبا 20 مهني، منهم أربع مولدات، وهذا شيء مهم جدا، ثلاث تقنيين في المختبر والأشعة، وتقنيين في التنويم والتخدير، وسينطلق المركب الجراحي عندما يعود الطبيب من ورزازات ويزاد للطايم الحالي ممرض أو اثنين في التنويم والتخدير. مع العلم أن من الصعب جدا أن يشتغل طبيب جراح في أماكن لا يقوم بها إلا بعملية أو اثنين في الأسبوع، فالجراح يجب أن يشتغل يوميا أكاد أقول 24 ساعة / 24 ساعة وأن يكون جراح أو اثنين بالمستعجلات، وطبعا هذا سيتم شيئا فشيئا. أنا زرت تنغير منذ سنتين كان فيها جراح وبعض الممرضين في التنويم والتخدير ووقعت مشاكل أنهم يفتحون مرة في الشهر أو مرة في 15 يوم *vésicule biliaire* أو شيء من هذا القبيل ولكن لا بد طبعا أن نفكر في نشر جراح ثاني على الأقل، تزويد المركز بتقنيين في التنويم والتخدير لكي يكون هناك مداومة وطاقم طبي منسجم للتحكم في العمليات التي يمكن أن تطرأ، ويمكن طبعا أن لا تطرأ.

أريد أن أقول كذلك هناك تحسن في الجهة إذن الآن مستشفى ورزازات أصبح من الأقطاب المهمة على الصعيد الوطني يمكن لنا أن نلجأ إليه عكس ما هو في الماضي والآن ثم نشر جميع المختصين في هذا المستشفى وتزويده بجميع الأجهزة البيوطبية، بما فيها طبعا سكانير مما سيسهل. طبعا ليس هو طموحنا جميعا، ولكنه على كل حال أحسن بكثير مما كان عليه منذ أربع سنوات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

دون احتساب ساكنة المناطق المجاورة للمدينة، والتي لا تجد ملجأ للتطبيب غير هذا المستشفى، ورغم المجهودات التي بذلت من أجل إعادة ترميم وتوسيع بنيات هذا المستشفى، ورغم ما تم توفيره من تجهيزات حديثة خاصة بالمركب الجراحي، فإن كل هذا المجهود لم يعط نتائج لأن هذه التجهيزات ظلت مكونة في الزوايا معرضة للإتلاف والتقادم في ظل غياب طاقم طبي متخصص يستعملها، خاصة طبيب في الجراحة العامة كحد أدنى وفي ظل النقص الكبير في الموارد البشرية، منوهين في هذا الإطار بما يقوم به الطاقم الحالي على قلته من اجتهادات.

ومن باب الموضوعية، فقد قامت السلطة المحلية والإقليمية مشكورة بواجبها لإثارة الانتباه إلى هذا المشكل المطروح منذ سنوات، وقمنا من موقع مسؤوليتنا المحلية والوطنية بطرح المشكل في مختلف المناسبات، ولكن ظل الوضع على حاله.

فهل يعقل السيد الوزير المحترم، ونحن في عصر الحداثة والحضارة الرقمية أن تضطر المرأة الحامل لقطع 170 كيلومتر لتضع مولودها، والذي عادة ما تضعه في منتصف الطريق؟

ولكم أن تستحضروا ما يترتب على ذلك من مضاعفات، وأنتم معالي الوزير من أبناء هذا القطاع والغيورين عليه، وهل يعقل أن يضطر المرضى لقطع مسافة 630 كيلومتر نحو الرباط وفي أحسن الحالات نحو مراكش أو مكناس لإجراء أبسط عملية جراحية؟

وهل يعقل أن يضطر مرضى القصور الكلوي إلى الإقامة في مدينة مراكش أو غيرها مع ما يتطلبه ذلك من تكاليف مادية واجتماعية باهظة؟

وبناء عليه نود السيد الوزير المحترم مساءلتكم عن التدابير التي ستخذونها لتصحيح هذا الوضع المزري ووضع حد لمعاناة أبناء هذه المنطقة المتطلعين إلى بنيات صحية ملائمة وإلى إنصافهم عبر تغطية صحية شاملة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد وزير الصحة للإجابة على السؤال.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد الوزير، لقد تحدث منطقة تنغير التي تحدث عليها السيد المستشار في سؤالنا، ما هي إلا حالة من الحالات الموجودة في عدة مناطق من بلادنا، وهي بالمناسبة حالة شاذة فيل كقولوا السيد الوزير أنه المستشفى ديال ورزازات مجهز وفيه أطباء وجراحين ومختصين إلى آخره. فتنغير كتبعد على ورزازات ب170 كيلومتر فلا يعقل أن التطبيب يكون بعيد علي الساكنة ب170 كيلومتر، فهناك عدة مؤسسات صحية بمختلف أقاليم المملكة شيدت سواء من طرف الجماعات المحلية وبطلب من وزارتك ووفق التصاميم والمواصفات التي تطبقونها أو مؤسسات شيدت من طرف وزارتك، كلها بقيت عبارة عن بنايات تتلاشى ومتخلى عنها.

فمثلا في جماعة بن منصور بإقليم الفنيطرة هناك ثلاث مستوصفات بنيت من طرف الجماعة المحلية منذ 1997 أي منذ 10 سنوات، وهذه الجماعة وساكنتها تطالب بتجهيزها ومدتها بالموارد البشرية اللازمة قصد تشغيلها دون جدوى، وهناك أمثلة كثيرة في مناطق أخرى.

السيد الوزير،

قد أصبحت منطقة تنغير سياحية بامتياز، حيث تعرف مسابقات دولية في رياضة التسلق، وينتج عن هذه الرياضة أحيانا حوادث تستلزم التدخل الطبي السريع لإنقاذ أرواح الرياضيين، وقد سبق - كيف ما قلت - الجراح لا يمكن أن يعمل 24 ساعة / 24 ساعة، سبق لبلدية تنغير أن وقعت اتفاقية مع الوزارة ديالكم مع المندوبية التابعة لكم على أساس مرة في كل 15 يوم يجيو الأخصاء الجراحين، وفي الاتفاقية تتكلف الجماعة المعنية بنقلهم وإيوائهم ومأكلهم على أساس كل 15 يوم على الأقل للنقص من هذا الخصاص.

لذا السيد الوزير، نناشدكم من أجل حل هذا المشكل في أقرب الآجال، وبهذه المناسبة هل تتوفرون على إحصاءات لهذه المستوصفات التي لم تتمكنوا من تجهيزها وتشغيلها؟

فكم عددها على المستوى الوطني؟ ملي كطرحو الأسئلة على واحد العدد من السادة رؤساء الجماعات كلهم عندهم نفس المشكل؟ كقولوا هناك مستوصفات متخلى عنها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

صحيح على أن هناك عدة مؤسسات استشفائية مرصودة قد تم إحصاؤها في سنة 2002، وتم فتح 108 منها في السنوات الماضية، وتبقى الآن تقريبا 200 مؤسسة استشفائية تم بناؤها تارة باتفاق مع الوزارة وطورا بدون أي اتفاق مع بعض الأشخاص أو بعض الجماعات، وطبعا هناك خلل فيما يتعلق بفتح هذه المؤسسات إما لقلة الموارد البشرية أو لسوء توزيعها أو لهما معا، وهذا شيء نتكلم عليه باستمرار، ليس هناك أي طابوهات فيما يتعلق بالكلام عن هذه الإشكالية، ولكنها تحسن تدريجيا وبالأخص عندما تم فتح جميع المدارس لتكوين الممرضات والممرضين على الصعيد الوطني، ومنها: مدرسة ورزازات التي سيتخرج منها هذه السنة 40 شخص وستوزع فقط على المنطقة، وتتمنى طبعا أن تتمكن من تحسين الوضع فيما يتعلق بمنطقتكم. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الرابع الموجه إلى السيد وزير الصحة حول ضرورة تفعيل القانون 15.91 الذي يمنع التدخين في الأماكن العمومية، وتحسيس المواطنين بمدى خطورته، وتسببه في داء السرطان للمستشارين المحترمين السادة محمد قداري، عبد الحميد بلفيل، مصطفى القاسمي، عبد الواحد المسعودي، محمد كريم، إسماعيل فيوح، العربي سديد، عبد اللطيف أبودوح، العربي الحرشي، وناجي الفخاري، فليتفضل أحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد قداري:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمحاربة التدخين ومن خلاله الحد من داء السرطان ارتأى الفريق الاستقلالي أن يغتنم الفرصة لينوه بالمجهودات التي تبذلها جمعية الأميرة لالة سلمى للوقاية من داء السرطان، وكذا مجهودات وزارة الصحة، لكن لا بد وأن نذكر بأن هناك نقص ملحوظ رغم كل هذه المجهودات الجبارة التي بذلت في هذا القطاع، خصوصا وأن المغرب أصبح يشهد حوالي 40 ألف حالة جديدة كل سنة من بينها أكثر من ألف حالة لدى الأطفال، وهذا ما يدعو إلى القلق بالنظر إلى التزايد المضطر لحالات الإصابة.

أمام انتشار هذا المرض يبدو واضحا أن المؤسسات المختصة أضحت غير كافية، حيث لا يتوفر المغرب سوى على ثلاث مراكز عمومية مختصة بمدن: الرباط، البيضاء، وجدة، فضلا عن أربع وحدات تابعة للقطاع الخاص في كل من الرباط والبيضاء، ويظل العلاج من المرض غير معمم إذ أقل من ثلث الأشخاص المصابين هم الذين يستفيدون من تغطية تكاليف العلاج، هذا فضلا عن كون تلك التكاليف باهظة جدا وتفوق الإمكانيات المحدودة للعديد من المرضى. السيد الوزير،

لا يختلف اثنان في أن مرض السرطان يمكن أن يصيب أي شخص ذكرا كان أم أنثى، طفلا أو شخصا بالغا غنيا أو فقيرا، غير أنه في حالة الإصابة فإن الأشخاص المعوزين يكونون أكثر عرضة بسبب التكلفة الباهظة للعلاج، وفي حالة الإصابة بالمرض فإن العائلة بأكملها تتضرر من عواقبه.

لذا فالتشخيص المبكر يكتسي أهمية قصوى لأن العلاج في هذه الحالة يظل ممكنا بفضل الطرق الإستشفائية الحديثة. لذا يجب أن نجد كل طاقات المجتمع من أجل التصدي لهذا المرض الخبيث.

ولذا نسألكم السيد الوزير: هل هناك نية لتفعيل قانون 15.91 الذي يمنع التدخين على الأقل في الأماكن العمومية كعمل وقائي؟

وهل هناك برنامج حكومي لتوفير أفضل العلاجات الصحية وتعميمها على كافة المواطنين المصابين بداء السرطان على حد سواء؟ وهل ثم التفكير في إستراتيجية لضمان التوزيع المتوازن للمؤسسات الصحية وتحسين نوعية الخدمات الصحية بما فيها العلاجات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد وزير الصحة للإجابة على هذا السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع هناك سؤالين: السؤال الأول متعلق بالتدخين والثاني متعلق بالسرطان والعرض الطبي في السرطان.

فيما يتعلق بالتدخين أولا لا بد أن نسجل ارتياح أن هناك وعي متنامي للمجتمع المغربي حول التدخين وأن الدخان هو القاتل الثاني على الصعيد العالمي. وقد تم تنظيم يوم للاحتفال بهذا اليوم من طرف جمعية لالة سلمى للتضامن برئاسة سمو الأميرة شخصيا والإعلان عن برنامج خاص بالإعداديات والثانويات والمقاومات بدون تدخين، وهذه عملية أولا بيداغوجية مهمة، وكذلك عملية مهمة فيما يتعلق بالتحسيس.

طبعا هناك أولا إستراتيجية للحكومة فيما يتعلق بمحاربة التدخين، هناك تنظيم منسوخات وبائية لمعرفة الوضع الوبائي بدقة، وهذا شيء مهم جدا... هنا تعزيز التوعية والتحسيس بمخاطر التدخين وتعزيز التغطية القانونية، ومنها طبعا القانون 15.91 الذي الآن نصه التطبيقي في طور المصادقة. كما أن بلادنا وقعت على الاتفاقية الإطارية الدولية لمكافحة السرطان، وهي من بين تقريبا 168 دولة التي وافقت على هذه الاتفاقية.

فيما يتعلق بالسرطان أولا يجب أن نتكلم عن الوقاية قبل التشخيص المبكر والتشخيص بصفة عامة ويدخل في وقاية محاربة التدخين لأنه يصيب جميع الأجهزة وحتى الجنين في بطن أمه ويقتل حتى الصبي يموت سريع، وبالتالي الوقاية أظن أن التدخين محاربه مهمة التدخين الإيجابي والسلبي، المدخن والمدخن عليه، هذه أولا وسائل الوقاية.

فيما يتعلق بالعرض الطبي هناك الآن مركزين في الرباط والدار البيضاء يشتغلان مركز في وجدة ومركز في أكادير يشتغل منذ الآن سنة وقد انتشر العرض من مركزين ما قبل 2002 الرباط، والدار البيضاء، إلى تسعة مراكز في المستقبل القريب مراكش أن شاء الله، فاس، وجدة، الحسيمة، أكادير، مركز جديد بالدار البيضاء، ومركز

السيد الوزير،

زملائي،

لقد التزمت الحكومة خلال 2002 في التصريح الذي قدم أمامنا على تحقيق شعار الصحة للجميع كما جاء على لسان زميلي والصحة للجميع نذهب أبعد مما ذهب إليه السيد الوزير،

فالصحة يجب أن تكون للجميع ولو كانت الأمراض متطورة، وإن كان هذا الأمر يقتضي توفير البنيات التحتية والأفقية وتجهيزها بالمعدات العصرية وتمكينها من الموارد البشرية المتخصصة. الميزانيات القطاعية لوزارة الصحة التي سبق وأن صوتنا عليها كطرف من الأغلبية كانت ضعيفة وكل مرة كنا نصوت كنا ننبه إلى ذلك متخوفين من أن لا نصل إلى المبتغى وإلى الهدف.

الآن بعد أن صوتنا لمدة خمس سنين على هاذ الميزانيات وبعد كل مرة أكدنا على ضعفها نريد أن نعرف من السيد الوزير واش وصلنا إلى المبتغى؟ واش قرينا منو؟ أشنو هي الفضاءات اللي درنا للتطبيب؟ واش استطعنا نجهزوها بالآليات الضرورية؟ واش استطعنا نجهزوها بالموارد البشرية اللازمة؟ واش استطعنا نحسنو من الصحة ديال المواطنين وبالتالي نريد أن يكون هناك ما قد نسميه le bilan الحصيلية، نريد حصيلية من السيد الوزير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس، أريد كذلك أن أقدم الشكر للسادة النواب الذين طرحوا هذا السؤال الشامل. في الواقع يتطلب أكثر من بضع دقائق لبسط ما تم إنجازه منذ خمس سنوات، ولكن على كل حال شعار الصحة للجميع مكن الصحة من تسلق سلم الأولويات بصفة دقيقة، بصفة سريعة، وهذا شيء مهم جدا.

ثانيا انعكس على الميزانية التي تزداد سنويا ب10 في المائة، وهذا شيء مهم جدا، انعكس على فتح مناصب مالية بمعدل 1200 منصب مالي سنويا 7000 منصب اللي تفتح على الصعيد الوطني، وتم فتح أكثر من 20 مستشفى جديد. لا أريد أن أدخل في التفاصيل، ولكن على صعيد الأجهزة البيوطبية هناك تحسن مستمر،

خاص بالأطفال، مركز وطني في الرباط طبعا سيفتح أبوابه إن شاء الله قبل آخر هذه السنة ومركز في طنجة. طبعا هناك تكاثف الجهود مع المجتمع المدني، وبالأخص مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وكذلك مع بعض الدول الصديقة كإيطاليا في طنجة والأمير سلطان في أكادير.

وأظن أن الآن العرض قد انتشر بصفة أكاد أقول عادلة على صعيد بلادنا بصفة عامة، لكن طبعا خصاص نظرا لشيخوخة السكان سيزداد كذلك في المستقبل، والتالي يجب أن لا نقول أن كل شيء في أحسن ما يرام يجب أن نستمر في تأطير وتجهيز وترقية هذه المراكز حتى تقوم بواجبها أحسن قيام. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد قداري:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال نشكر السيد الوزير على الإيضاحات والمعطيات اللي أعطانا، فالهدف للفريق الاستقلالي هو فقط يعني يجب على المدخن أن يحترم المحيط، يعني الذي يضم الجميع والآن لا تكون هناك عشوائية في التدخين، كذلك يجب تعميم الاستشفاء من داء السرطان.

نشكر السيد الوزير على الجهودات وعلى الإيضاحات اللي قال بأنه المدن راها تتحاول تتقدم في الاستشفاء، ولكن يجب تعميم هذا الاستشفاء على المستوى الوطني. وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن نمر للسؤال الآني الخامس والأخير الموجه إلى السيد وزير الصحة حول التجهيزات بقطاع الصحة للمستشارين المحترمين السادة إدريس مروان، مصطفى الرداد، حسن أوتغليست، عبد المجيد الحنكاري، سعيد رزقي، محمد كوسكوس، أحمد الستيسي، عبد الحميد السعداوي، حسن قيشوحي، عمر ادخيل، إبراهيم فضلي، محمد عدال، بوسلهام بيته، أحمد النماوي، لحسن عباد، أحمد جوهرى، عياد الطيبي، خالد برقية وعلي أيت المودن، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد إدريس مروان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس.

فقط أريد أن أعطي مثالين هو أنه في السنوات الخمس الماضية تم صرف أكثر من 667 مليون درهم فقط في التجهيزات البيوطبية المتقدمة المتطورة وتزويد بعض المراكز بها، زيادة على ميزانية تجهيز هذه المستشفيات منها مثلا ليرام كان عندنا واحد عند مؤسسة في الرباط الآن فيها مستشفيات جامعية منها سكانير مثلا لأنه أصبح الآن مطلب شعبي كنا في أربعة منها عدة أجهزة بيوطبية التي تم تزويد المستشفى بها، كذلك كراسي أمراض الفم والأسنان: شراء تقريبا 20 كراسي كل سنة خلال الخمس سنوات، ويمكن طبعا أن أسرد الكثير من هذه الأجهزة البيوطبية الحديثة والمتقدمة وعدة أجهزة أخرى.

هذا يمكننا طبعا أولا من مساعدة المراكز الإستشفائية والمراكز الجهوية بتجهيز جديد يرفع من تجهيزها، يساعد الأطباء ويشجعهم على المكوث في الأماكن وكذلك يسهل التشخيص وولوج وجاذبية هذه المؤسسات.

كذلك لا بد أن نقول أن هذه التحولات مست حتى التلقيح إذ زادت تلقيحات جديدة rougeole la rubéole... الآن وارتفعت الميزانية من 40 مليون درهم إلى 80 مليون درهم فقط في هذه السنة بعد إدخال هذه التلقيحات الجديدة، وطبعا كانت هناك خطة هي تحسين المكتسبات، وهذا يتطلب تمويل مستمر زائد ومواجهة التحديات المختلفة التي تأتي تحت قبة العوامة أو من جراء التحولات الوبائية و الديمغرافية، وطبعا هذا ما تم فعلا التحكم فيه بصفة دقيقة، ولكن طبعا المجهود مهم ولكنه لا بد أن يستمر لتصحيح الإختلالات التي تكلمنا عنها طبعا على الصعيد المحلي، وهذا تحدي كبير وكبير جدا. نتمنى طبعا أن نستمر في هذه العملية حتى نتمكن من تصحيح هذه الإختلالات والتصدي للتحديات المستقبلية بسرعة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مرون:

نريد السيد الوزير أن نعرف ما إذا كان المغرب الآن مستشفيات ديالو وأطباء ديالو بإمكانهم أن يجعلوا المغرب يريح قدرا من الأموال بخصوص الأمراض المتطورة التي كان يذهب أغلب المغاربة للمعالجة في الخارج، هل يمكن أن نظمّن الآن وأن نقول هناك إمكانيات لربح المال الذي كان يصرف خارج الوطن؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

ريح المال يتعلق كذلك بكون المرضى المغاربة وعائلاتهم يستفيدون من التطور التكنولوجي لبلادنا، بدأت هذه العملية تنقص شيئا فشيئا، لازالت هناك بعض الأمراض القليلة التي لازال اللجوء إلى بعض المراكز المتقدمة في فرنسا وفي إنجلترا، ولكن هذا شيء معروف على صعيد حتى الدول الأخرى، وبالتالي فيجب أن نستمر في تكوين العنصر البشري في تجهيز المستشفيات بأجهزة بيوطبية متقدمة في التكوين المستمر حتى ننقص شيئا فشيئا من الذهاب إلى الخارج للاستشفاء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول الإصلاح الجامعي للمستشارين المحترمين السادة إدريس مرون، يونس العراقي، حميد كوسكوس، لحسن أمزوغ، عبد الحميد السعداوي، حسن أوتغليست، محمد فضيلي، وأيت المودن، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

المغرب اعتبر الآن أنه من الأوراش الكبرى التي تحمل الدرجة الثانية بعد الوحدة الوطنية ميدان التعليم، والجامعة على رأسه. الإصلاح الجامعي اللي مشينا فيه الآن بدأ يظهر منه عدد من الإختلالات: رئاسة الجامعة تختار بناء على برنامج يقدمه رئيس الجامعة، والعمداء يختارون بناء أيضا على برامج يقدمونها للجنة، وفي الأخير كل واحد قدم برنامجه فيقع هناك مشاكل ما بين رئيس الجامعة وما بين العمداء والمديرين.

الآن إذن هذه الإشكالية أصبحت الجميع يتحدث عنها، بخصوص المسيرين والمسؤولين على المستوى الجامعي، نريد أن نسمع منكم هل

عن الأساتذة، وكذلك هناك سبعة ممثلين من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، من بينهم رؤساء الغرف المهنية وممثلين عن التعليم العالي الخاص.

إذن هناك كل المكونات التي تعرفها الجهة من عاملين في المجال الاقتصادي والاجتماعي ومثلي الطلبة يساهمون في بلورة وفي تنفيذ وفي تحقيق هذا المشروع الذي حظي بالموافقة والمصادقة.

هناك إذن هذه المحطة الأولى في اجتماعات دورية يقيم هذا العمل، وهناك كذلك محطة أساسية، وهي حينما يقوم رئيس الجامعة بعرض تطور أو مدى تنفيذ هذا المشروع على صعيد مجلس الجهة، وهناك كذلك محطة أخرى على صعيد الغرفتين بالبرلمان حين يقوم الوزير أمام اللجنتين بمناقشة ما تم تنفيذه خلال السنة من مشروع أو من الإصلاح الجامعي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مروان:

شكرا السيد الوزير. أريد أن أذكر بالكلمة المتداولة لدى كثير من العمداء أصبحنا في المركزية اللامركزية عملنا la centralisation dans la décentralisation أي على مستوى الجامعة الآن كإينة Malice كإين مشكل بين في التسيير المالي على الخصوص في اتخاذ القرارات ما بين رؤساء الجامعات وما بين العمداء وما بين المديرين إذن إلى ماذا نرجع هاذ عدم الرضا على السير حاليا داخل الجامعات؟ إذا كان الأمر يسير على ما هو عليه، وأنا كان لي الشرف أن أكون حاضرا في لجنة إصلاح التعليم، وكنا ننتظر فعلا أن نصل إلى ما هو أحسن مما هو الآن لأنه الآن كيعبروا الناس على أنهم غير راضين وهم يسرون، هاذو عمداء يعتبرون أن كل شيء في يد رئيس وأنهم فقط حقيقة في درجة أكاد أقول لا تعتبر، هذا كلامهم والعديد منهم مستعد يجي عندنا للبرلمان ويجلس معنا في الفريق من أجل دراسة هذه النقطة، إذا أتم جمعوتهم وتذاكرتو معهم الله يعاونكم، ما كانش حنا غادي نجمعهم وتذاكرو معهم.

وشكرا السيد الوزير.

هناك تقييم للنتائج التي اعتمدها في إصلاحنا الجامعي منذ انطلاقه هذه ست سنوات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أنيس بيرو، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالترقية غير النظامية:

شكرا السيدة والسادة المستشارين المحترمين.

أعتقد أن السؤال الذي جاء به السيد المستشار المحترم سؤال ذي أهمية كبيرة لأنه يتعلق بورش من أهم الأوراش التي تعرفها بلادنا وذلك ما جاء على لسان السيد المستشار المحترم.

جاء في هذا السؤال كل ما يتعلق بانتخاب أو بتعيين رئيس الجامعة. أعتقد أن ما حققته بلادنا في هذا المجال يعتبر فقرة نوعية جد مهمة، والآن العديد من الدول تأخذ المثل عن بلادنا لأنه الآن الجامعة أو تطوير الجامعة يبدأ عبر مشروع، عبر تصور، عبر يعني اتخاذ بعين الاعتبار كل ما يتعلق بمستقبل الجامعة... ويتم يعني إعداد هذا المشروع بمشورة واسعة يقوم بها رئيس الجامعة قبل أن يعين في هذا المجال.

تقييم هاته العملية تتم عبر عدة محطات، هناك أولا تقييم أولي يقوم به مجلس الجامعة، مجلس الجامعة يعقد دورات منتظمة، وأعطي فقط نظرة عن تكوين هذا المجلس الذي يضطلع في البداية يعني مباشرة بعد تعيين رئيس الجامعة، يطلع هذا المجلس على هذا المشروع ويناقشه وينقحه ويصادق عليه، بعد ذلك يتم إخبار وإعلام كل مكونات الجامعة، ومجلس الجامعة الذي يصادق على هذا المشروع، والذي يقف في كل دورة مدى تقدم هذا المشروع.

يتكون على سبيل الإخبار فقط... يتكون من: رئيس مجلس علمي، رئيس مجموعة حضرية، مديري ومديري الأكاديميات وعمداء الكليات والمؤسسات الجامعية هم أيضا أعضاء في مجلس الجامعة الذي يناقش هذا المشروع، وبالتالي يتم العمل على انسجام مشاريع العمداء مع مشروع رئيس الجامعة، وكذلك هناك ممثلين منتخبين عن الطلبة،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي

وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية والتربية

غير النظامية:

يتطلب تعقبا آخر لأنه ما جاء به السيد المستشار قد يكون حالات بعض... يعني حالات شاذة، ولكن بكل مسؤولية أقول أن أي عميد يرى أو لا يجد نفسه في هذا المشروع للجامعة التي تعبر قاطرة الجهة ومشروع بلادنا، كله يتجه في تقوية الجهوية أن كل عميد لا يجد نفسه أو يعتقد ويرى أنه لا يتوفر ولا يمكن أن يزود مسؤوليته فعليه أن يستقيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالان الآنيان المواليان موجهان إلى قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي، ويتعلقان معا بموضوع امتحانات البكالوريا، وحدة موضوع السؤالين تدعو إلى دمجها بالاستماع لعرضيهما، وإثر ذلك يتولى السيد الوزير الإجابة عنهما إذا سمح طرح السؤال... إذن نمر للسؤال الموالي حول امتحانات البكالوريا للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، عبد اللطيف أبدو، كافي الشراط، العربي المحرشي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، في إطار مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين ارتأينا، ومن خلال مسطرة السؤال الآني أن نتقدم بهذا السؤال إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر، وهو مرتبط وكما هو معروف أننا الآن نعيش أطوار نهاية السنة الدراسية وأن جميع التلاميذ بأقسام البكالوريا يتأهبون لخوض غمار الامتحانات لاجتياز البكالوريا، التي ستؤهلهم للدخول إلى الجامعة أو

المعاهد العليا، وأن الوزارة بدون شك وتحسبا لكل طارئ ولعدم وقوع أي انزلاق، تجنبنا لما وقع في السنة الماضية في بعض الأكاديميات أثناء اجتياز امتحان البكالوريا، فنحن نعتقد جازمين أن الوزارة اتخذت كافة التدابير التي تمكن من أن تمر هذه الامتحانات في أحسن الظروف.

لهذا ونظرا لأهمية هذا الموضوع بالنسبة لأولياء التلاميذ وكذلك التلاميذ، ونظرا للمرحلة الزمنية فإننا نريد من السيد الوزير المحترم أن يطالع المجلس، ومن خلاله كذلك الرأي العام على بعض المعطيات، مثلا على شكل الأسئلة التالية:

كم عدد التلاميذ والتلميذات المؤهلين لاجتياز امتحان البكالوريا هذه السنة؟

ما هي الاستعدادات والإجراءات المتخذة من طرف الوزارة لكي تمر العملية في ظروف جيدة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي

وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية والتربية

غير النظامية:

أشكره على هذا السؤال وأبناؤنا يتأهبون لخوض امتحانات البكالوريا. بخصوص الجزء الأول من السؤال المتعلق بعدد المترشحين، ربما هذه مناسبة لأعطي بعض المعطيات.

يبلغ عدد المترشحين والمترشحات بمختلف فئاتهم الذين سيجتازون الدورة العادية بالضبط 294.115 من بينهم 131998 مترشحة أي ما يمثل نسبة 44.8 في المائة من مجموع المترشحين، هنا عدد المترشحين ارتفع بنسبة 2.1 في المائة مقارنة مع دورة 2006، فيما ارتفعت نسبة المترشحات بنسبة 2.3 في المائة.

بخصوص أنواع التعليم، يمثل المترشحون في شعب التعليم العام أكبر نسبة، وهي 92.5 في المائة مقابل 5 في المائة في شعب التعليم التقني و2.5 في المائة في التعليم الأصيل.

يبلغ عدد المترشحين في التعليم العمومي 218.442 مترشح ومترشحة، فيما بلغ عدد المترشحين الأحرار 68.981 مترشح

جميعا ونكون كبرلمانين قد قمنا بواجبنا من خلال إثارة هذا الموضوع في هذا الوقت بالذات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. نمر للسؤال الموالي حول الظروف التي تمهيئ فيها الوزارة امتحانات البكالوريا للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرفاوي، مولاي إدريس العلوي، محمد برطني، محمد العقاوي، عبد السلام أحدوش، عبد السلام الودي، الميلودي عفوت، محمد عبده عز الدين، العربي الهرامي، ميلود ناصر، حسن زهير، مولاي إدريس الحسني العلوي، محمد أبو الخدادي، فليتفضل أحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارين المحترمين،

في الحقيقة السيد الرئيس كنا نود باش يكون السيد وزير التربية هنا حاضرا لأنه السنة الفارطة تعهد باسم الحكومة باش يجي يعطينا الضمانات الكافية حتى باش يجي لتهيئة امتحانات البكالوريا بنفسه لأن الأمر ليس هينا، ولكن تجاوزا، ونظرا للتضامن الحكومي، وبما أننا نحترم السيد كاتب الدولة، ونعترف له بالكفاءة سنقبل الجواب منه.

السيد الرئيس، نحن في فريق التحالف الوطني ارتأينا أن نطرح هذا السؤال الذي يتعلق بامتحانات البكالوريا هذه السنة 2007، والذي يهم معظم الأسر المغربية من فلذات الأكباد، ومن المستقبل الذي ينتظر هذه الناشئة التي هي مستقبل المغرب ومصيره.

إذن الأمر ليس بالهين كما قلت، والأمر فيه مسؤولية عظمى ملقاة على وزارة التربية الوطنية في تهيئ الأجراء المناسبة لاجتياز هذا الامتحان الذي يعتبر جسرا بين التعليم الأساسي والجامعة.

السيد الرئيس، كلفني زملائي في فريق التحالف الوطني، الذي هو جزء من المعارضة إن لم نقل مكونا أساسيا وأولا لها، وهذا ما سأوجهه للسيد الوزير بأمانة وصدق دون أي خلفية سياسية ولا مزايمة ذاتية

ومترشحة بنسبة 23.5 في المائة من مجموع المترشحين أي بزيادة 5.2 في المائة عن سنة 2006.

بخصوص الإجراءات، اعتمدت الوزارة هذه السنة جملة من الإجراءات لكي تمر دورة امتحانات البكالوريا في أحسن الظروف، هي إجراءات تنظيمية تهدف إلى توحيد وتحسين ظروف إجراءات الامتحانات المدرسية والرفع كذلك من دقة ومصداقية النتائج، كما اعتمدت مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى ضبط عملية التقييم التربوي للامتحانات عبر وضع معايير موضوعية وموحدة وشبكة تصحيح مضبوطة تقلص تقديرات المصححين لإنجاز المترشحين.

على المستوى الإداري والتنظيمي:

أولا: ضمان شروط حفظ سرية عمل اللجان عبر إرسال آلية لذلك، تقوم على تمكين اللجان من العمل في استقلالية تامة عن إدارة المركز عبر كل مراحل إعداد المواضيع وإلى تسليم هذه الأخيرة إلى مدير الأكاديميات من طرف اللجان نفسها.

ثانيا: عقد اجتماعات اللجان التقنية بتمثيلية مجموع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بهدف توحيد الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالامتحانات المدرسية وتبادل الخبرات ووضع تصور مشترك حول مختلف المساطر التنظيمية المتعلقة بامتحانات البكالوريا. وكذلك عقد اجتماع تنسيقي مع مديري الأكاديميات، تم خلاله تدارس مجموعة من القضايا التنظيمية المتعلقة بالامتحانات المدرسية، وذلك على ضوء ما ترتب عن عمل اللجان التقنية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات المهمة التي فعلا سوف تمكن من مواكبة هذه العملية، وبالتالي من تتبعها ورصد كل الإجراءات التي أفصح عنها السيد الوزير، علما أن هذه المرحلة تعتبر دائما مرحلة أساسية ومهمة لأنها هي نتيجة لتراكم سنوات من التدريس، وبالتالي الجميع يتبعها بكل شغف.

فأتمنى من خلال هذه الإجراءات أن تكون إن شاء الله النتائج إيجابية وإيجابية جدا حتى تتمكن بالتالي من إعطاء النتائج التي يتوخاها

- وضع دلائل عملية خاصة بمختلف الإجراءات المرتبطة بالامتحانات، تهدف إلى توحيد المساطر وتأطير ومراقبة العملية المرتبطة بامتحانات البكالوريا. وهكذا تم إعداد دليل عمليات يضبط هذه الأخيرة مع وضع جدول زمني محدد لإنجاز كل واحدة منها، كما تم وضع دليل لإجراء... يحدد مساطر وآليات إجراء الامتحانات؛

- اعتماد مجموعة من المبادئ، تهدف إلى تخفيف ضغط الامتحان على الممتحنين، إذ تم تقليص عدد اختبارات الامتحان الجهوي ما بين 4 و7 إلى ما بين 3 و4 اختبارا.

أما بالنسبة للامتحان الوطني الموحد فسيتم ابتداء من الموسم الدراسي 2007-2008:

- تقليص عدد اختباره لما بين 4 و7 إلى ما بين 4 و6 اختبارا، مع الاقتصار في الوضع الجديد على المراقبة المستمرة في تقويم التحصيل بالنسبة لبعض المواد. كما تم تكييف صيغ الامتحان مع خاصية المترشحين؛

- ضمان شروط حفظ سرية عمل اللجان عبر إرساء عالية، ذلك كما جاء في جوابي على السؤال السابق؛

هناك كذلك عقد اجتماعات لجان التقنية تطرقت إليه فيما قبل وكذلك عقد اجتماع تنسيقي مع مديري الأكاديميات لوضع تصور في هذا المجال جاء في جوابي من قبل.

- على مستوى التقويم التربوي، وفي إطار سياسة الوزارة الهادفة إلى تطوير ممارسة التقويم التربوي تم هذه السنة اتخاذ مجموعة من الإجراءات أذكر منها:

- إعداد أطر مرجعية لتأطير عملية إعداد مواضيع الامتحان الجهوي الموحد للسنة الأولى من سلك البكالوريا، كما تم الشروع في إعداد الأطر المرجعية الخاصة بالامتحان الوطني الموحد ليطم اعتمادها بالموازاة مع إرساء الهندسة البيداغوجية الجديدة بالسنة الثانية من سلك البكالوريا خلال الموسم الدراسي المقبل 2007-2008؛

- كذلك لتأطير عملية إعداد مواضيع الامتحان الوطني الموحد من خلال التنصيب في مذكرة وزارية على آلية تأطير وتنظيم اقتراح مواضيع الامتحان الوطني الموحد من طرف الأساتذة العاملين بالتعليم الثانوي التأهيلي؛

لأن هذا الموضوع لا يستعمل مثل هذا، بل هو موضوع مصيري لبلادنا ومستقبلها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارين المحترمين،

سوف لا أرجع بكم لما وقع في السنة الفارطة من تسرب لامتحانات البكالوريا وإن كان الأمر استثناء وشاذاً، فقد تضرر منه تلامذتنا وأبنائنا، بل تضررت منه المجموعة التعليمية ككل، وتضرر منه الأولياء والآباء وآباء التلاميذ، ونتج عن ذلك أمراض وأعراض نفسانية وإحساس بالإحباط عن ذلك في كل المستويات، فكم تلميذا تمكن من الحصول على أسئلة البكالوريا وضمن الحصول على الشهادة وآخر جد واجتهد ولا يدري هل سيحصل عليها، شعورا بالغش والظلم وعدم المصداقية.

لهذا السيد الرئيس، السيد الوزير، هذه مناسبة سانحة لتحيطوا الرأي العام الوطني بالإجراءات المتخذة حتى تمر هذه الامتحانات في ظروف طبيعية وعادية، وربما أن هاذ الوزارة نعتبرها وزارة مسؤولة وجدية، وهي من وراء جلالة الملك الراعي الأمين للمنظومة التعليمية لبلادنا؟ هل هناك من تفكير في نظام جديد في شهادة البكالوريا وإصلاح في هذا الباب؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية والتربية

غير النظامية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم،

هناك عدة إجراءات أولا على مستوى الإداري والتنظيمي وأخرى على مستوى التقويم التربوي.

على المستوى الإداري والتنظيمي هناك:

- الإعلان المبكر عن مواعيد مختلف الامتحانات المدرسية؛

السيد الوزير،

هل هناك استعدادات أقوى مما كانت عليه؟ واستفادة من الأخطاء يعني السوسولوجية وكذلك البشرية والمادية لتمر العملية عملية الاختيارات في أحسن الظروف، ونحن حقيقة ندرك كامل الإدراك أن هذه السنة التي تعتبر السنة أو نهاية التعليم الثانوي وبداية أو كبوابة أو كجسر نحو التعليم الجامعي الذي يعتبر بالنسبة لي لإبطال المستقبل وكذلك مستقبل المغرب.

فنحن حقيقة نعزز بشهادة البكالوريا منذ زمان وكانت تضاهي وقوية حتى على بعض البلدان حتى الغربية أو العربية أو غيرها، ولذلك وجب علينا الحرص والاحتباس والمحافظة على القيمة العلمية والمعرفية التي تحظى بها شهادة البكالوريا المغربية.

السيد الوزير،

نريدكم أن تكلمونا عن الإجراءات التي قمتم يعني بها إزاء هذه السنة أو في هذا الاختبار بالذات.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية:

شهادة البكالوريا المغربية شهادة ذات قيمة عالية ويحق لنا أن نفتخر بذلك أينما رحلنا وارتحلنا، والدليل على ذلك هو نتائج طلبتنا حينما يلجون المعاهد والجامعات العالمية العليا إذن فمن حقنا ومن واجبنا أن نفتخر بشهادة البكالوريا المغربية.

ثانيا: يجب أن نعرف أنه لا يوجد هناك نظام في العالم بخصوص الامتحانات يصل إلى درجة الكمال 100 في المائة، لا يوجد نظام يصل إلى الكمال في العالم، هناك اجتهاد دائم، هناك عمل دائم، هناك كذلك ثقة في رجال تعليمنا وهي أمانة كبيرة في عنقهم ونحن نحترم كل ما يقومون به. هم الآن في اعتصام ويعملون في ظروف يعني جد صعبة، ويحق لنا كذلك أن نقدم لهم تحية تقدير واحترام على ما يقومون به. وشكرا.

- كذلك بلورة واعتماد دليل للتصحيح، يهدف إلى توحيد معايير التصحيح قصد تقليص التفاوتات الناتجة عن تقديرات المصححين لإنجازات المترشحين؛

- تقنين منح النقطة الموجبة للرسوب، حيث نص هذا القرار الخاص بامتحان نيل شهادة البكالوريا على أن نقطة الصفر الممنوحة لا تعتبر نقطة موجبة للرسوب إلا بعد إخضاعها لإجراءات خاصة، منها إرفاق النقطة بتقرير المصحح يبرر فيه منحه نقطة الصفر وإحداث لجن جهوية مختصة من طرف مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين تبت في حالات نقطة الصفر الممنوحة، وذلك إما لتأكيد منح هذه النقطة أو إلغائها، وبالتالي إسقاط مفعولها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد اطريش:

الاستعدادات لاجتياز امتحان البكالوريا التي نحن على أبوابه يوم الخميس المقبل إن شاء الله يوم 7 و8 و9 إلا أنه مع ما حصل في السنة الماضية في مدينة مكناس حول تسرب بعض مواضيع الاختبارات، والتي كان لها انعكاس قوي ويعني انعكاس سيء على التلاميذ وعلى شريحة التعليم، ونحن لا نشكك في مصداقية وشفافية وكفاءة رجال ونساء التعليم يعني أطرا تربوية أو يعني الذين يمارسون العملية التربوية أو لا أطر الوزارة أو حتى الأكاديميات، ونتأسف أيضا من جهة أخرى على أن السيد مدير أكاديمية مكناس تم إيقافه، وهذا حيف وإجحاف في حقه لأنه ليس هو المسؤول عن ما حدث.

فاللجنة التي قامت أو التي قامت الوزارة بتكوينها من أجل البحث والتقصي والتتبع هي التي سوف تحدد من هو المسؤول عن تسرب هذه المواضيع، فنحن لا نشكك في كل رجال التعليم هم الذين سربوها، بل هناك أشخاص الذين يتلاعبون بمصداقية التعليم وبمذهب المواضيع الوطنية المهمة، فعلى إثر هذا الحادث هناك حقيقة ناس السيد الوزير ذهبوا ضحية ما حدث.

على أي السيد الوزير بغيناكم غير تعطيوونا النتائج ديال هاذيك اللجينة ديال التتبع وديال اليقظة اللي كانت استدعت هؤلاء الناس ومصير هؤلاء الناس اللي كانوا ضمن هذه العملية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ومنتقل إلى آخر سؤال آبي وهو موجه على السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير حول برنامج محاربة دور الصفيح بالمراكز القروية للمستشارين المحترمين السادة: أحمد السنيتسي، أحمد الإدريسي، إدريس مرون، حسن قيشوحي، عبد الحميد السعداوي، محمد عذاب، فليفضل أحد المستشارين لتقديم السؤال تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السنيتسي:

شكرا السيد الرئيس، في البداية أصلحوا اسمي السنيتسي، أحمد السنيتسي راه في الغرفة الأولى، ويسكن في سلا. شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الأخت المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تقوم وزارة الإسكان بمجهودات جبارة وملموسة من أجل محاربة ظاهرة انتشار دور الصفيح على مستوى أقاليم وجهات المملكة، ورغم هذه المجهودات فإننا نلاحظ أن هناك العديد من المراكز القروية التي لازالت تعاني من هذه الظاهرة التي أصبحت تشوه في العمق صورة وسمعة هذه المراكز، مما يفرض على وزارتكم الوصية التدخل العاجل من أجل الحد منها، علما أن جل المراكز القروية وأعطى مثلا هنا بجماعة موقريصات وجماعة الزومي وابريكشا والجماعات الأخرى بالإقليم، وغيرها من الجماعات التي تمثل الواجهة السياحية بهذا الإقليم، وتتوفر على منتزهات سياحية هامة تنتظر فقط أن تمدوها بالتجهيزات الضرورية للحد من هذه الظاهرة المشينة.

لكل ما سبق السيد الوزير، نسائلكم ما هي الإجراءات والمساعدات التي ستقدمونها لهذه الجماعات القروية وتأهيلها كمشريك أساسي للحد من هذه الظاهرة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار السيد أحمد السنيتسي، والكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد أحمد توفيق احجيرة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول،

المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

تدخل الحكومة لمحاربة السكن الغير اللائق في الوسط القروي في عدة مناسبات، حين طرح مشكل ديال تدخل الدولة في مجال السكن بالوسط القروي، كنت دائما أقول أن فعلا سجلنا تأخرا، ودائما أكرر نفس الجملة: العالم القروي سجل منذ القدم نوعا من التأخر مقارنة مع الوسط القروي.

فيما يتعلق بتدخل السلطة العمومية من أجل الارتقاء بالسكن، مما دفع الحكومة مؤخرا وبالضبط في بداية... في مطلع شهر يناير من تقديم برنامج جديد لصاحب الجلالة نصره الله في قرية عين اللوح، واللي كانت الكلفة ديالو 885 مليون درهما، واللي موجود عبر عدة مناطق من المملكة واللي كيتقدم الآن بخطى حثيثة، وإذا جات شي نهار مناسبة يمكن أن نقدم تقييمه الأولي ديالو.

فيما يتعلق بالزومي وموقريصات وابريكشا، الزومي 6000 أسرة، فيها جوج ديال الأحياء ديال السكن الصفيحي، سوق الإثنين وعين اشتابة، فيهم حوالي 340 أسرة، كان عندهم واحد البرنامج، وضعنا لهم واحد برنامج الزيتون وبرنامج الرمان اللي الكلفة ديالو 6 المليون، هاذا أسماء ديال التجزئات، وضعنا لهم هذا البرنامج بالكلفة ديال 6 المليون ديال الدرهم، وجا لكل مستفيد أنه خصو يؤدي واحد البقعة ديال 80-100 مترو ب150 درهم، الناس المستفيدين جاتهم هاذا جوج ديال البرامج السكنية بعيدة وكان واحد نوع من الرفض.

إذا اتفقوا وأنتم معهم بتعاون مع السلطة وباقي المتدخلين المحليين على أنه نبدلو طبيعة التدخل، نوعية التدخل، ومشيئا لإعادة الهيكلة، تصميم ديال إعادة الهيكلة اللي وضعتو للوكالة الحضارية تعرض عليكم وكاين الموافقة، ونحن اليوم بصدد وضع دراسات التركيبية المالية من أجل إعادة النظر في التركيبية ديال المشروع باش يبقاو الناس في محلهم،

قامت السيد الوزير باقتناء الأراضي الموجودة داخل المركز، والتي تتوفر على عدد هائل من الأمتار.

وهنا نشكر السيد عامل صاحب الجلالة للإقليم الذي سهر دائما وأبدا من أجل نجاح هذا المشروع، وألح دائما على تبسيط المسطرة من أجل الاقتناء ديال الأراضي، ونحن الآن مستعدون السيد الوزير للعمل معكم كشريك أساسي في هذه العملية. نتمنى لكم السيد الوزير التوفيق في هذه المهمة.

السيد الوزير، نلتمس منكم هو إعطاء صبغة إستعجالية لهذا المشروع، نظرا السيد الوزير نحن جئنا مطلين على إقليم شفشاون، وهو مطل على البحر الأبيض المتوسط، ونظرا لكثافة السياح التي تتوافد على هذه المنطقة، ونحن السيد الوزير نريد أن نرى مراكزنا في أحسن المستوى، ولهذا السيد الوزير لا بد أن تعطوا دعما جيدا لهذه المنطقة حتى نصطاف وننتهيا ونلتحق بسائر أقاليم المملكة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، الملكف بالإسكان

والنعمير:

شكرا، أنا ما مختلفش مع السيد المستشار، فعلا الجماعة القروية ديال موقريصات مثلما قلت 2000 أسرة، وفي الطريق الكبير اللي في وسط القرية واحد المجموعة من الدكاكين في واحد الوضع غير طبيعي، كلها مصاوبة بالتراب وبالزنك إلى آخره، والقرية كلها في واحد الوضع متردي كما قلت.

وكما أشرت للسيد المستشار نحن على أتم الاستعداد للتعاون أعطيو الجماعة تنزل العقار واحنا نجيبو التمويل ونشغل اليد في اليد أنا من بعد الجلسة هاذي مباشرة غادي نمشي لتطوان غدا، غادي نحضر في المجلس الإداري وغادي نوقع ربعة ديال اتفاقيات ديال التمويل لفائدة ربعة ديال الجماعات الحضرية والقروية اللي ملفاتهم جاهزة، يجهم ملف موقريصات، وأنا ألتزم غادي نكونو موجودين، شكرا.

ولكن على أساس أنه الناس اللي غادي تدوز فيهم الطريق يعني الديور دياهم غادي نرحلوهم لتجزئة ديال الزيتون، وهاذي مواضيع راه فيها في خيركم السيد المستشار فيها توافق محلي.

إذن نحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على الترقية المالية وأنا في يوم الغد إن شاء الله راه عندنا المجلس الإداري ديال الوكالة الحضرية ديال مدينة تطوان، وإذا حضرتم السيد المستشار راه غدي تكون مناسبة ندخلو في التفاصيل ديال هذا المشروع.

فيما يتعلق موقريصات هاذي قرية ديال 2000 ديال الأسر فيها كانت واحد تجزئة ديال الشافعي ديال 114 البقعة تباعت كلها.

والآن نحن بصدد كذلك بتعاون معكم ومع السلطة بصدد الوضع برنامج سكني جديد الذي يهم إعادة هيكلة القرية كلها، بالإضافة إلى إعادة إسكان الناس الذين يسكنون في سكن عشوائي (هاذ القرية راها كلها عشوائية، وكلها فيها سكن متردي كلها بالطين والزنك إلى آخره) راه ما كاين شاي سكن عادي وسكن عشوائي.

ولهذا فأنا أخبرك اليوم بأنه راه احنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة، والسيد المستشار وأنتم رئيس البلدية كذلك، أنا كنعول لكم إذا كان عندكم عقار تابع للبلدية أنا كنعول معكم، آرى العقار ونحن نمولو ونوضو نعضو بهذه القرى راه كاينين إمكانيات ديال التدخل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم جزيل الشكر على جوابكم وعلى المعلومات التي تتوفرون عليها نظرا لبعده المسافة التي تربطكم بين الرباط إلى الزومي وموقريصات.

بالنسبة لتجزئة الشافعي، فهي انتهت مهمتها، وهي تتوفر على بناء تقني متطور عصري إلى غير ذلك، نتكلم - السيد الوزير - على المركز الذي هو يمتد على واحد العدد من السنين منذ الاستعمار وهذه المحلات تجارية وسكنية وهي أهلة للسقوط السيد الوزير. فقط الجماعة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير على مشاركتكم معنا، ومنتقل للأسئلة العادية بالعودة إلى قطاع الصحة: السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الصحة حول إدماج ضحايا الانتهاكات الماضية في التغطية الصحية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة بوعيداد، عبد السلام الخيرات، مولاي الحسن الطالب، حسن القاسمي، محجوب دبداء، محمد النقاب، عبد الحميد فاتحي.

فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشارة السيدة زبيدة بوعيداد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد وضعنا هذا السؤال في تاريخ 20 نونبر 2006، ولازال هذا السؤال موضوع الساعة، حيث هو التغطية الصحية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الماضية.

لقد شرعت بلادنا في تطبيق التغطية الصحية، وهمت طبعاً بالمأجورين والموظفين، والمستقلين، والمهنيين الحرة، والمقدمين والشيوخ والأئمة. إذا نحن في إطار تعميم هاذ التغطية الصحية، لكن هناك شريحة جد مهمة، والعدد الذي قدر سواء بالمنتدى أو بلجنة الإنصاف والمصالحة ما يفوق 40.000 إلى 50.000 من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. فسؤالنا السيد الوزير متى سوف تغطي هذه الشريحة من المواطنين صحياً وهي بحاجة إلى تغطية صحية لجر الضرر؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزير،

السيدة المستشارة وزميلي السيدة بوعيداد،

في إطار التعليمات المولوية السامية الرامية إلى تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، قامت الحكومة برئاسة السيد الوزير الأول شخصياً وتنسيق مستمر مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتهيئ منتوج خاص لتغطية صحية لائقة وخاصة ومشرفة لهذه الفئة التي شملها جلاله الملك بعطفه الدائم وموصول عنايته، والتي يتتبع قضاياها شخصياً باستمرار.

وقد تمت فعلاً هندسة وإيجاد منتوج جديد، وكان المرحوم بنزكري يسهر شخصياً على تتبع هذا الورش، وكان من المنتظر توقيع الحكومة على وثيقة تفعيل هذا المنتوج يوم 21 ماي الماضي لولا أن المرحوم بنزكري التحق إلى الرفيق الأعلى وغادرنا رحمه الله، ومن المنتظر أن يتم التوقيع على هذه الوثيقة في أقرب وقت ممكن.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعيداد:

شكراً. نحنى الحكومة ونهنئ كذلك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيأة الإنصاف والمصالحة من أجل بداية تحقيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. لما طرحنا هذا السؤال يوم 20 نوفمبر كانت هناك جمعية ولا زالت توجد هي الجمعية الطبية لمساندة وإدماج ضحايا التعذيب التي تشتغل في الدار البيضاء، وتعالج نسبة بصفة مجانية وتطوعية وتعطي الأدوية لفئة جد مهمة وصلت إلى 850 حالة من اضطرابات نفسية واضطرابات ببيكولوجية واضطرابات نفسية، وهذه الجمعية أعضاؤها أطباء، وهم مشكورون قاموا بصفة تطوعية من أجل مساعدة هذا النوع من المرضى، ونتمنى أن يتم التوقيع على هذا المشروع في أقرب الآجال.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، السؤال الثاني موجه أيضاً إلى السيد وزير الصحة حول ضحايا الزيوت المسمومة للمستشار المحترم السيد علال العزوي. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علال العزوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،
إخواني المستشارين،
أختي المستشارة،

السيد الوزير، يعلم الجميع أن مجموعة من المغاربة ضحايا الزيوت المسمومة التي كان وراءها عدد من المجرمين عديمي الضمير هؤلاء الضحايا الذين عانوا ويعانون اليوم انعكاسات تناول هذه المادة على أجسامهم، وما خلفته من أمراض مزمنة وإعاقة دائمة يضيق المقام بذكرها، حيث استعملوا جميع الوسائل لتعريف وصف حالتهم لكافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، مما مكّنهم من الحصول على ما يسمى بالتعويض رغم أن هزائته أفرغته من مدلوله، حيث يقدر ب 50 درهم أو 75 درهم في الشهر.

السيد الوزير المحترم،

عوض أن تبادر الحكومة بمراجعة هذه التعويضات وتحسينها حتى تسائر ولو نسبيا تكلفة العيش، اليوم تعمل على توقيفها وحرمان الدين كانوا يستفيدون منها، وينتظرونها طيلة الشهر، رغم أن أغلبيتهم تقدم بهم السن، وأصبحوا في حاجة ماسة إلى العناية والحياة الكريمة. لهذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن سر توقيف هذه التعويضات عن أصحابها؟ وهل من إمكانية لمراجعتها والزيادة فيها حتى يتمكن أصحابها من الاستجابة لأبسط ظروف العيش؟ وما هي أفق الاستفادة هؤلاء من التغطية الصحية لأن لهم الحق بها ويمكن أن تعطى لهم الأسبقية في الاستفادة منها نظرا لأحوالهم الصحية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

هذا ملف مؤلم، ملف مزمن، ملف مر من عدة مراحل، عرف تعثرات متوالية، الآن أولا تم استئناف دفع التعويضات من طرف وزارة الصحة بالنسبة لسنوات 2004-2005-2006، بعدما توقفت فقط على ضوء تطبيق مقتضيات دورية للسيد الوزير الأول خاصة بالجمعيات، الملف طبعا يعود إلى 58، لم يجد هذا الملف طريقه إلى

حل دائم نظرا لعدم مخاطب واحد لهذه الفئة، وذلك ناتج عن عدم تجديد هياكل المجلس الإداري للعصبة منذ الآن 1963، ولكن في ذلك الوقت قامت الدولة بعدة إجراءات:

أولا تكليف وزارة الصحة بالرعاية الصحية لهؤلاء منذ الستينات العلاج، المعدات، بديلة، تنقلات، رصيد مبلغ سنوي، للمصابين وأطفالهم ولازالت الوزارة تعوض 400 طفل منذ 1958 إلى حد الآن، إحداث تنبر خاص على الأوراق الرمادية بظهير شريف وقرار وزاري لتفعيل هذا التنبر منذ 1960، الآن وقد أصبحت العصبة في إطار قانوني عادي يمكن أن نجد إن شاء حلا ملائما للنقاش مع هذا الملف أي العصبة.

شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علال العزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

أولا نشكركم السيد الوزير على العرض القيم ديالك ولا ننسى العناية التي يراعها بها صاحب الجلالة، ولا بد للوقوف على أعمال الحكومة وعلى عمل وزارتك على الجهود الذي تبذلونه لعلاج مجموعة من الملفات، ولي اليقين أنكم - السيد الوزير - ستعطون العناية الكافية لهذا الملف حتى تنصفوا هذه الشريحة من المغاربة المعوزين.

للتذكير السيد الوزير على أنه تم التصريح ديالكم نيابة عن السيد

الوزير الأول بتاريخ 29 أكتوبر 2003، مفاده أن الحكومة بصد

صياغة خطة تقضي بتعويض المصابين.

قلتم السيد الوزير على أنه تعوضوا ثلاث سنين كانت توقفات

المنحة دياهم لمدة ثلاث سنين، على ما يقال أنهم تعوضوا بسنة مازال

تيسالوا ولكن ما تعالج الملف دياهم بالشكل يا الله تجمع وقبضوا سنة

واحدة، ولكن الثمن بقي هو الثمن.

المرجو السيد الوزير طلبنا هو التغطية الصحية لا بد باش تعطيوهم

واحد الرعاية إن شاء الله الرحمان الرحيم باش نشوفو كيفاش لأن الحالة

ديالهم اللي شفها راه ما بقى الأب ما بقاشاي يتحرك، الأبناء ديالو

باش يعاونوه ما عندهم فين يتحركوا، الفقر راه ما اللي متتحركش راه

تؤكد أن هذا المستشفى سوف لن يخرط في نظام المساعدة الطبية الذي يعد شقا أساسيا ضمن نظام التغطية الصحية الإجبارية وهو ما يدعوننا إلى التساؤل حول جدوى امتيازات الضريبة الممنوحة لهذا المستشفى، وعليه نتوجه إليكم السيد الوزير بالسؤال حول الإجراءات التي ستخضعونها لانخراط هذه المؤسسة الإستشفائية المهمة في منح المساعدة الطبية للمعوزين على غرار باقي المستشفيات. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا للزميل الحضورى على طرحه هذا السؤال وقد كان النقاش حاد في الموضوع داخل اللجنة.

يعتبر مستشفى الشيخ زايد رمزا قويا وتحسيدا لمثانة وقوة وشائج الصداقة والتعاون المثمر بين الشعبين المغربي والإماراتي، ويمثل كباقي المستشفيات الجامعية قطبا للاستشفاء والتعليم والبحث العلمي، وبالتالي فهو في قمة هرم الاستشفاء في بلادنا، وعندما تتم إجراءات المساعدات الطبية للمعوزين، وهي لن تتم بعد ولو أنها في آخر مخاضها سينطبق عليه ما ينطبق على باقي المستشفيات المستوى الثالث.

أريد أن أنتهز هذه الفرصة لأقول أن هذه المؤسسة لا توزع أي أرباح وأعضاء مجلسها الإداري لا يتقاضون أي ستيم ولا تحول أي ستيم إلى الخارج، وأنها تشغل 645 مهني صحة من مالها الخاص ولا تستعين إلا بخدمات 41 شخص من الوظيفة العمومية كباقي المؤسسات الأخرى، ومع ذلك فهي طبعاً دخلت في النسيج الاستشفائي في خطه الثالث، وعندما تتم إجراءات التغطية الصحية في شقها الثالث، طبعاً سينطبق عليها ما ينطبق على نفس المستشفيات في نفس الخط أي الخط الثالث. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحضورى:

شكرا السيد الوزير.

ميمكلوش يقرأ ولا يكمل التعليم ديالو، احنا اللي كنشوفو هو أنه تذكركم ب 75 درهم ديال الستينات ماشي 75 ديال 2007، إلى بغى يمشي يقبض 75 درهم في الشهر، يقبض طاكسي ب20 درهم وتبوي ب20 درهم تبقى لو 35 درهم، هذا شيء لا يعقل السيد الوزير زعما تعطيو واحد العناية كبيرة لهاذ الشيء.

اللي تبيان لنا السيد الوزير على أنه لا بد باش تعملوا في هذا الملف لأن تعرفو الجديدة ديالكم باش تعوضوهم وتعاونوهم شي شوية، وتشوفوا لهم وتبدلوا لهم ذلك الثمن الذي هو لا يرضي، وإلي كان من الممكن أن الملف ديالهم يدوز للهيئة الاستشارية لحقوق الإنسان ربما حتى هما يتعوضوا ولا يشوفوا لهم شي حل لأن ذك الناس... كايينة الزوجة اللي مات لها الراجل ديالها وبقات معاقة هي والأبناء ديالها وبقاو المشاكل تتراكم عليهم، الحالة راها ما ساهلاش السيد الوزير، ولكم الأجر إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الثالث والأخير الموجه إلى السيد وزير الصحة حول مستشفى الشيخ زايد للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضورى، زيدة بوعيداد، عبد الرحمان أشن، أبو بكر عبيد، محمد بن مسعود، عبد الوهاب بلفقيه، الدحمان الدرهم، عمر مورو، أحمد العاطفي، حسن أكليم، علي سالم الشكاف. فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد الحضورى:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

يعد مستشفى الشيخ زايد من بين أهم المركبات الإستشفائية ببلادنا سواء من حيث التجهيز أو من حيث الكفاءات المهنية أو من حيث جودة الخدمات والعلاج، ويستفيد هذا المستشفى من عدة امتيازات ضريبية صادقت عليها في البرلمان في عدة قوانين للمالية، وذلك نظرا لتأكيد الحكومة على أن هذا المستشفى سيساهم في الجانب الاجتماعي ولن يكون نجويا صرفا، غير أن المعطيات المتوفرة لدينا

كما هو الشأن بالنسبة لإقليم الراشيدية، حيث تعرف بعض المدن به مثل أرفود خصاصا كثيفا والمؤسسات التعليمية، إذ رغم العدد الكبير من المتدربين بهذه المدينة إلا أنها تتوفر على إعدادية واحدة وثانوية واحدة أيضا، وهو ما ينتج عنه اكتظاظ يصل إلى حوالي 2500 تلميذ في الإعدادية الوحيدة بالمدينة و2600 بالنسبة للثانوية الوحيدة.

وكما لا يخفى عليكم السيد الوزير فإن مثل هذه الوضعية تنعكس سلبا على المردودية وعلى مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ وكذا تشكل عبئا إضافيا على الأطر التعليمية.

ومن هذا المنطلق، نساءلكم السيد الوزير المحترم أليس من الضروري إضافة مؤسستين تعليميتين بهذه المدينة للتخفيف من حدة الاكتظاظ الذي تعرفه المؤسسات التعليمية بها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية

غير النظامية:

شكرا السيد الرئيس.

جوابا على سؤال السيد المستشار المحترم، هو على صعيد إقليم الراشيدية مثلا بخصوص التعليم الابتدائي جميع دواوير الإقليم ممدسة، بحيث يبلغ عدد الوحدات المدرسية برسم هذا الموسم 580 وحدة مدرسية.

أما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي الإعدادي، جميع الجماعات المحلية مغطاة ماعدا جماعات ذات الساكنة المشتتة جغرافيا وعددها 12 من أصل 47 جماعة محلية.

أما بخصوص التعليم الثانوي التأهيلي فعدد المؤسسات وصل هذا الموسم إلى 19 مؤسسة ثانوية تأهيلية وملحقة واحدة، فلإشارة فإن معدل التلاميذ بالحجرة الواحدة على الصعيد الإقليمي أقل أو يعادل المعدل الوطني بجميع الأسلاك التعليمية، 33 بالابتدائي، 45 بالثانوي الإعدادي، 36 بالثانوي التأهيلي.

حقيقة سبق لنا أن ناقشنا مع السيد الوزير في نفس الموضوع، ولكن التوضيح للمجلس وللرأي العام حتى لا يبقى هناك لبس في هذه المؤسسة التي خلقت بمساهمة الشيخ زايد رحمه الله ومباركة جلاله الملك وبتصويت البرلمان على المساعدة، الدور ديالها هو دور اجتماعي، وهاذ الشيء معروف عليه، وهذا شيء لا يناقش، واحنا منخرطين مع السيد الوزير في الأجوبة ديالو كاملة، وهاذ السؤال ديالنا توضيحي ونحن واعرين أنه المساعدة سيطبق عليها على حسب التوضيحات التي قدمها لنا السيد الوزير، والسيد وزير المالية، ستلعب دورا في تطبيق التغطية الصحية بالمستشفيات الأخرى. ونطلب كذلك أن هاذ المستشفيات تساهم في التقدم ديال الطب في المغرب والبحث العلمي كذلك في المغرب، وتساهم وتتكامل.

أحنا كنعرفو على أن الحجم ديالها ما يمكنش يستوعب المساعدة الصحية بكاملها، ولكن يتكامل مع المستشفيات في بعض المسائل اللي للمستشفيات كتصيب فيها صعوبة ديال تلبية المواطنين فيما يخص بعض العلاجات اللي هي ضرورية وأساسية. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، كما نشكركم السيد وزير الصحة على مساهمتكم معنا، وانتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول الخصائص الحاصل في المؤسسات التعليمية ببعض مناطق المملكة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، عابد شكيل، سفيان القرطاوي، عبد الله عباد، عبد اللطيف اسطمبولي، الحاج الطاهري، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش، لحسن بوعود، محمد المنصوري.

الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

من المعلوم أن للتحصيل العلمي المدرسي هو شرط أساسي للطفل من أجل النهوض بمستوى التعليم للمواطنين المغاربة، إلا أنه للأسف لازالت بعض المناطق تعاني من خصائص حاد في المؤسسات التعليمية،

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال اللي بغينا نوضعه اليوم بغينا نوضعه للسيد وزير التربية الوطنية مباشرة لتقييم الحصيلة التي قامت بها الوزارة دبالو خلال خمس السنوات التشريعية، وهذا السؤال يدخل في إطار أسئلة يريد أن يضعها البرلمان ومجلس المستشارين خاصة للسادة الوزراء لتقييم الحصيلة وإعطاء المواطن صورة واضحة فيما يخص القطاعات التي يهتمون بها. واليوم من خلال الأسئلة التي سبقتني كانت هناك صورة مسبقة لهذا القطاع، بحيث سمعنا اكتظاظ وسمعنا الهدر المدرسي، وسمعنا الإصلاح الجامعي ومختلف مشاكل هذا القطاع. السيد الوزير،

تنوبون على السيد وزير التربية الوطنية، وفي إطار التضامن الحكومي إذا تفضلتم أن تعطوننا فكرة عن هذه الحصيلة وإن كان الوقت لا يسمح بها، ولكن سؤالنا يتمحور على ثلاث محاور مهمة، وهي الاكتظاظ و الهدر المدرسي وكذلك تقييم العمل في هذا المجال خلال هذه الخمس السنوات من عمر الحكومة. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية:

شكرا السيد المستشار المحترم. أعتقد أنه من الصعب جدا أن أتكلم في ثلاث دقائق على حصيلة خمس سنوات، وهناك فرص وفضاءات أخرى ربما قد تكون الأصلاح لتناول هذا الموضوع.

بما أن المناسبة معطية للتحدث عن بعض رؤوس الأقاليم، أبدأ ربما في الحديث جوابا على السؤال السيد المستشار المحترم حول إشكالية من أهم الإشكاليات التي تواجه المنظومة المدرسية، وهي إشكالية الهدر المدرسي، وهي النقطة الأولى التي تطرق إليها السيد المستشار المحترم. هناك إستراتيجية واضحة لمواجهة الهدر المدرسي، هناك رؤيا واضحة لمواجهة هذه الإشكالية هناك عمل قد بدأ منذ مدة وبدا يعطي ثماره

على صعيد مدينة أرفود تمت مؤخرا المصادقة على صفقة أشغال بناء إعدادية الحجرية بضواحي المدينة، وستنطلق هذه الأشغال في غضون إن شاء الله الأيام المقبلة القليلة. للإشارة فإن هذه المؤسسة الجديدة ستستقبل تلامذة ثلاث مؤسسات، تعتبر حاليا من روافد إعدادية مولاي يوسف التي هي موضوع السؤال.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات التأهيلية فإن النيابة الإقليمية للوزارة بالراشيدية عملت على فتح ملحقة ثانوية مولاي رشيد تحتوي على 13 حجرة دراسية كما قامت ببرمجة بناء ثانوية جديدة منذ الموسم الدراسي الفارط. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم، حنا السيد الوزير في الحقيقة لا ننكر الجهود التي كتنقوم بها الحكومة في إطار بنايات المدرسة، إلا أنه السؤال ديالي كان واضحا على مدينة أرفود، هاذ الإعدادية التي قلتو بأفها غتبنى في ضواحي المدينة راها يا الله، غتكفي الناس ديال الجماعة ديالهم، واللي خصنا هو إعدادية أخرى لأن الساكنة ديال مدينة أرفود تقريبا تناهز 24.000 نسمة، وهذين الأعداد يتين واحدة إعدادية من الخمسينات باش مبنية. إذن وحي فيها الأقسام راه الاكتظاظ كاين 2500 تلميذ والإحصائيات ولا المعطيات التي كانت المعدل هو 1200 تلميذ في المؤسسة، لهذا السؤال ديالنا كان واضح على مدينة أرفود، هما حقيقة الجهود نحن ما كنعروشاي، ولكن مدينة أرفود راه فيها اكتظاظ لا في الإعدادي ولا في الثانوي. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الموجه أيضا إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول تقييم الحصيلة للمستشار المحترم السيد حبيب لعلج، تفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

إصلاح التعليم، إصلاح المنظومة التربوية ليس فقط مسؤولية لوزارة ولكن مسؤوليتنا جميعا بما فيه المؤسسة التشريعية.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد حبيب لعلي:

فعلا السيد الوزير، من الصعب أن نتكلموا على الحصيلة في ثلاث دقائق، ومن الصعب علينا حتى حنايا باش نقولو المشاكل ديال المواطن المغربي في ميدان التعليم في ثلاث دقائق، راه كلشي صعب عليه، فلهدا كنتمنى أنه السيد وزير التربية الوطنية يجي للجنة، والفريق سيطلب انعقاد اللجنة لتقييم هذا العمل.

الحمد لله فيه مؤشرات إيجابية، وفيه بعض النقائص اللي تمنواو أنه يجير لها حل في المستقبل. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية

غير النظامية:

نيابة عن وزير التربية الوطنية أؤكد لكم استعداداه التام لحضور اللجنة ومناقشتكم في الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

كما نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم معنا، ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع المالية والخصوصية، وعددها ثلاثة أسئلة.

السؤال الموجه إلى السيد وزير المالية والخصوصية حول ترسيم المؤقتين بالقطاع العمومي والشبه العمومي للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الرماح، محمد دعيدة، محمد بورمان، محمد العشاب، خليل الهوير العلمي، عبد المالك أفرايط، مصطفى الشطاطي، محمد لشكر، عبد الكريم عصمان، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

وجهة المدرسي لأول مرة استطعنا أن نعكس ذلك التطور سنوات من قبل كان التطور في التصاعد، سنة 2005-2006 لأول مرة استطعنا أن نعكس هذا وبدأ ذلك إذن في انخفاض، مواجهة الهدر المدرسي تتطلب إذن عدة إجراءات وهذا ما تم اتخاذه في هذا المجال، هناك مثلا ما يتعلق بالإطعام المدرسي الذي سمح للعديد من الأطفال بالبقاء في المدرسة. هناك النقل المدرسي، هناك المنح، هناك المنح، هناك توسيع شبكة الداخلية، هناك توزيع اللوازم المدرسية، وهناك ما قمنا به في هذا المجال منذ سنة 2004-2005، حيث أنشأنا خلايا لليقظة على صعيد كل مؤسسة مدرسية.

السنة الأولى لهذه الخلايا كانت نسبة التغطية حوالي 72 في المائة، هاذ السنة وصلنا إلى نسبة التغطية ديال 92 في المائة ديال مجموع المؤسسات المدرسية في المغرب، هاذ خلايا اليقظة التي وضعناها سمحت بكسب في بعض المدارس حوالي 25 في المائة، بمعنى أن الهدر المدرسي انخفض بنسبة 25 في المائة، 18 في المائة في 22 في المائة في عدد من المدارس، وهذه نتيجة إيجابية تشجعنا بالمضي في هذا المجال.

النقطة الثانية، وتعلق بالاكتظاظ، أعتقد أن مشكل الاكتظاظ كذلك لا يجب تعميمه على جميع المؤسسات، هو موجود في عدد من المناطق في هذه المؤسسات، ولكن وطنيا النسبة لا تتجاوز 7 في المائة. لمواجهة هذه الظاهرة، الاكتظاظ كذلك هناك عدد من الإجراءات تم اتخاذاها، مثلا:

كتسريع وثيرة إيجاد مشاريع بنايات المدارس وتسريع تجهيزها؛

إعادة انتشار الفائض من المدرسين؛

إعادة النظر في البنيات البيداغوجية للمؤسسات التعليمية في اتجاه تجاوز هذه الظاهرة وتوظيف الحجرات المغلقة والصالحة للاستعمال. هذه كلها إجراءات تهدف إلى التخفيف من الاكتظاظ الذي تعرفه بعض المؤسسات، وخاصة بعض الأقسام.

السؤال الثالث بخصوص الحصيلة، أعتقد أن كل المؤشرات التي وصلنا إليها سواء من حيث نسبة التمدد، نسبة النجاح بالباكوريا لأول مرة تتجاوز 100.000 إلى غير ذلك من المؤشرات كلها تبين بالواضح أن إنجاز يعني إصلاح المنظومة التربوية سائر في الطريق الصحيح، ويتطلب انخراط ومساهمة من جميع مكونات المجتمع لأن

المستشار السيد عبد الكريم عصمان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

هناك عدد كبير من الأجورين العاملين بقطاع الوظيفة العمومية لا يطبق في حقهم قانون الوظيفة العمومية، ولا يستفيدون من الحقوق التي تضمنها هذا القانون لهم، وكذلك مقتضيات مدونة الشغل، كما أن هناك عدد كبير من الموظفين الذين لا يستفيدون من بعض الحقوق التي تضمنها بعض مقتضيات مدونة الشغل، كما أن هناك عدد كبير من الموظفين الذين لا يستفيدون من بعض الحقوق التي تضمنها بعض مقتضيات مدونة الشغل لأنها أكثر فائدة مما تنص عليه بعض مواد قانون الوظيفة العمومية.

لهذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

1- ما هي الإجراءات والتدابير التي ستقومون بها من أجل تطبيق مقتضيات مدونة الشغل على جميع العاملين بالقطاع العام الذين لا يسري عليهم أي قانون؟

2- ما هي الإجراءات والتدابير التي ستقومون بها لكي يستفيد جميع الموظفين من الحقوق التي تضمنها لهم مقتضيات مدونة الشغل في الحالات التي تكون أكثر فائدة من قانون الوظيفة العمومية؟

3- ما هي الإجراءات التي ستقومون بها من أجل الملاءمة بين قانون الوظيفة العمومية وقانون الشغل؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لوزير المالية والخصوصية للإجابة على

السؤال

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخصوصية:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا أشكر السادة المستشارين المحترمين اللي طرحوا هاذ السؤال، بغيت نبدي بحق واحد الملاحظة أن السؤال الذي طرح ليس هو السؤال الذي وصل لي كتابة، فالسؤال اللي وصلني كتابة يمكن يتقاطع

مع السؤال الذي طرح، يتعلق بتسييم المؤقتين العاملين بالقطاع العمومي والشبه العمومي.

في هذا الإطار بطبيعة الحال أريد أن نؤكد بأنه وقع مجهود كبير في السنوات الأخيرة، وبالضبط من 2001 إلى 2007، من أجل ترسيم هذه الشريحة من الموظفين اللي غيوليو في ذلك الوقت عندهم كل حقوق الموظفين، وبالتالي غيستافدوا كذلك ملي غيوصلوا للتقاعد، وبالضبط عدد المناصب المالية اللي كانت من هذه الفترة 34.000 منصب، وهو مجهود يجب أن يسجل، بل أكثر من ذلك المناصب المحدثة باش يوليو هاذ الموظفين خاضعين لمقتضيات الوظيفة العمومية ل 2005-2006-2007 تزيد على حاجيات القطاعات مثلا في 2005 أحدثت 6000 منصب مالي برسم الترسيم في حين أن حاجيات القطاعات الإدارية أو الحكومية لم تتجاوز 5511.

كذلك في 2007 تم إحداث 3000 منصب في حين أن حاجيات القطاعات هي 2010، وأكثر من هذا من أجل تسهيل عملية الترسيم لأنه هذا هو الهدف اللي تمم الأعاون الذين يتقاضون أجورهم عن طريق الشساعة، تم تبسيط مساطر ترسيم هذه الشريحة من طرف الموظفين، على إثر واحد المذكرة للسيد الوزير الأول كانت في نوفمبر 2002، حيث تم اعتماد شهادة إدارية لتحديد تاريخ التوظيف وإثبات استمرارية الخدمة، كما أن الوزارة المكلفة بالمالية أعدت نماذج لبيانات الترسيم إلى القطاعات الوزارية المعنية من أجل تسريع هذه الأشياء، هذا ما أدى بنا أنه هاذ الإجراءات المتخذة أدت إلى تسوية وضعية 21500 عون مؤقت، مع إعطاء الأولوية للأعاون المشرفين على التقاعد في الوقت اللي كذلك الآن توقف التوظيف بالنسبة للمستويات المحدودة ديال الموظفين، وهذا وهو اللي جعل أنه في القريب العاجل إن شاء الله كل العاملين داخل الإدارة غيكونوا إما مرسمين أو متدربين، وبالتالي خاضعين لضوابط الوظيفة العمومية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الرواح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوان المستشارين،

إلى سمحتيو السيد الوزير المشكل ماشي هو السؤال اللي طرحنا، هو نفس السؤال اشنو هو المشكل في الفهم إلى سمحتو غادي نوضح اشنو قصدوا.

أولا القطاع العمومي مدونة الشغل تنص في إحدى المواد ديالها المادة 3 على أساس أن الموظفين أو العاملين حنا كنقولو العاملين بالقطاع ديال الوظيفة العمومية اللي ما تيطبقش عليهم القانون، هما من طبيعة الحال كيتطبق عليهم قانون الشغل، وأيضا كذلك وهذا هو الأساس السيد الوزير حتى الموظفين الخاضعين لنظام الوظيفة العمومية، خص يطبق عليهم الشغل كحد أدنى، هذا هو بمعنى أنه ما يمكنش يكون شي حد يعمل في الوظيفة العمومية، مثلا العملية ديال أولا... الآن تيبقى بماد الفهم جميع العاملين في القطاع ديال الوظيفة العمومية، الأعوان بما فيهم أعوان التعليم وجميع الأعوان بصفة عامة، كلهم خصهم يكونوا مرسمين على اعتبارهم أنهم يقومون بعمل دائم وليس بعمل مؤقت.

وبالمناسبة كنيرو السيد الوزير في السؤال اللي تقدمنا وطرحناه عليكم في 24 أبريل، وقلنا لكم أنه من حقهم ياخذوا الحد الأدنى من الأجور، وقلت بأن الحد الأدنى لا علاقة له بالوظيفة العمومية، وكناكدو على أساس أن الحد الأدنى للأجور هو كيتطبق على الجميع كحد أدنى، وأن قانون الشغل، وهو كحد أدنى كيطبق على جميع العاملين، وهذا المشكل من هنا خصنا نفهمو يتصاوب الوضعية اللي عندنا حنا الآن، ما يمكنش يكون عندنا شي عامل، شي موظف، من الذين يعملون كيف ما كانت الوضعية ديالهم في القطاع ديال الوظيفة العمومية، اللي ما يكونش عندو الحد الأدنى للأجر، واللي ما يكونوش مرسمين.

وهنا أشير لك السيد الوزير أنه منذ المصادقة على المدونة ديال الشغل خاص توقع الملاءمة ما بين القانون ديال الوظيفة العمومية، باش يصبحوا كل العاملين ديال الوظيفة العمومية مرسمين، لأنه الآن كلهم يقومون بعمل دائم ما قامتش الحكومة بالملاءمة هذا شغلها، ولكن كيف ما كان الحال عندما يتعارض قانون الشغل يضمن حقوقا أكثر فإذا الأولوية لقانون الشغل وفي هذا المنطلق كنعثرو أن كل

العاملين الآن في القطاع ديال الوظيفة العمومية بقوة القانون خصهم يكونوا مرسمين وما كاين حتى واحد اللي خصو يبقو مؤقتا بما في ذلك الذين يعملون في الأقسام الأعوان أو كيف قلنا يعني كل من يعمل الآن، كيف ما كان وضعه بقوة القانون أي منذ المصادقة على مدونة الشغل.

وهنا السيد الوزير في السؤال السابق كنتو تكلمتو على البرنامج اللي كان تدار في سنة 2000 على إثر اتفاق 19 محرم اللي كان الإحصاء تدار وتعدى واحد العدد اللي كانوا ترسموا، كيبقى الآن كل العاملين خصهم يكونوا مرسمين وكل العاملين خصهم يكون الحد الأدنى للأجور كيفما كان الحال هذا هو الموضوع.

لذلك احنا كندلحو عليه أنه مهما يكن في شكل ديال السؤال الجوهر هو هذا حنا كناكدو على ضرورة يعني ترسيم جميع العاملين بقطاع الوظيفة العمومية لأنهم كلهم عندهم الحق، وكلهم خص يكون عندهم الحد الأدنى للأجر، وكلهم خصهم يتمتعوا بالقانون ديال الشغل، كحد أدنى، وإلى كان شي مقتضى من المقتضيات في القانون ديال الوظيفة العمومية اللي هو أقل يجب تعديله.

ومن هنا كنتجي كذلك الأهمية ديال ضرورة التعجيل بمناقشة القانون ديال الوظيفة العمومية، وهذا لا يعني أن الحقوق اللي عندنا الآن غادي تبقى معلقة. الحوار اللي كاين الآن السيد الوزير الأمور واضحة وهذه مسألة أساسية وحساسة، كنعود نأكد كل العاملين في قطاع الوظيفة العمومية كيف ما كان النوع ديالو حتى هاذو اللي كيخدموا بأي شكل من الأشكال خص يكون عندهم الحد الأدنى، خصهم يكونوا مرسمين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير المالية والخصوصية:

في إطار التعقيب اللي قدم السيد المستشار المحترم، ولكن مع ذلك مدونة الشغل لا تتدخل في مجال الوظيفة العمومية لأن الموظفين عندهم ضوابط نتاعهم وقوانين نتاعهم، أنا متفق أن عملية الترسيم خصنا نتقدمو فيها، ولكن لا بد نعترفو، ولا بد كذلك أنتم تعترفون بأنه

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير المالية والخصوصية:

شكرا السيد الرئيس. أشكر السادة المستشارين ل طرحهم هذا السؤال، بغيت نقول أولا بأني متفق معهم بالنسبة لكل ما قالوا بالنسبة للدور اللي تيقوم به القابض، حنا متفقين، ولكن أختلف معهم أنه موضوع السؤال لأنه ما يمكنش شي قابض يقبض الفلوس بلا سند قانوني، لا يمكن أبدا، القابض يستند دائما على سند قانوني.

بهذا الصدد أذكر الجماعة اللي ذكرتيو جماعة سيدي يحيى تقوم بكراء الأراضي للمستغلين الغابويين بناء على قرار وزارة الفلاحة رقم 74/38 بتاريخ 21 غشت 1974 القاضي بتفويت الاستغلال لاستعمال الأرض كمستودع للخشب، وعلى هذا الأساس تقوم الجماعة باستخلاص المبالغ المترتبة عن عملية الكراء بناء على قرار كذلك قرار جماعي، قرار جبائي جماعي، وذلك بواسطة وكالة المداخل وفق أحكام القانون رقم 30.89 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.

أما بخصوص إجراءات التحصيل اللي تياشرها القابض الجماعي، فتم بناء على أوامر التحصيل الفردية أو الجماعية الصادرة عن رئيس المجلس الجماعي بصفته أمرا بالصرف، حيث يقوم بالتكفل بها بعد مراقبة صحة التحصيل طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم، هذه الجماعة أنا نتعرفها جيدا وها الشئ اللي تقال بالنسبة للجماعة ما تتملكشي هذا العقار، هذا اللي في الملك ديال الدومين، وحننا السيد الوزير خصكم تبحثوا في هاذ الشئ هذا، والقابض راه لجأ إلى مسطرة الحجز وفرض غرامات، وحرك المتابعات، واستخلص مبالغ مالية دون سند قانوني وهاذ الشئ راه قلناه وأتتما

الدولة قامت بمجهود، لأنه عملية الموظفين الغير مرسمين ربما في الأصل وضعية شاذة، ولكن كايه هذه الوضعية، وكان لابد أن تخلق لهم مناصب ديال العمل، مناصب داخل الإدارة بجانب المناصب التي تخلق سنويا بالنسبة للعاملين الجدد داخل الإدارة، فالمجهود كان كبيرا 34000، وحننا غادين نقومو بتسوية كل الأوضاع، على أساس أنه نحن نقترب باش كل العاملين داخل الوظيفة العمومية سيكونون من المرسمين أو من المتدربين اللي من بعد تيوليو مرسمين، وبالتالي غذي يكونوا خاضعين للمقتضيات ديال قانون الوظيفة العمومية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، السؤال الثاني موجه أيضا إلى وزير المالية والخصوصية حول استخلاص بعض القباض لمداخل دون أساس قانوني، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، إبراهيم بن ديدي، نبيه لحسن، البشير أهل حماد، محمد الشافعي، علي أسكاتي، فليفضل أحد المستشارين ل بسط السؤال.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة الزملاء الأعضاء،

السيد الوزير المحترم،

يسهر السادة القباض على تنفيذ قرارات الأمرين لقبض المداخل وفق شروط يحددها القانون، كما أنهم يقومون بمهام مراقبة صحة وقانونية الإستخلاصات، إلا أننا نسجل أن بعض القباض يقومون باستخلاص استحقاقات غير مؤسسة قانونا، كما هو الشأن بالنسبة لجماعة سيدي يحيى مثلا التي تفرض واجبات كراء محلات بيع الأخشاب، ويقوم القابض باستخلاصها وفرض الدعائر على تأخير أدائها، بل لجأ في الكثير من الأحيان إلى مسطرة الحجز.

كل هذا على الأملاك المخزنية، ولا تتوفر الجماعة على أي سند ملكيتها، وهو ما يجعل مطالبتها باستخلاص حقوق الكراء لا تستند إلى سند قانوني.

السيد الوزير المحترم، كيف يسمح القابض لنفسه باستخلاص أموال دون أي سند قانوني؟

المستشار السيد الميلودي عفوت:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين،

قدم مؤخرا الصندوق المغربي للتقاعد يوما دراسيا حول أنظمة التقاعد العمومي بحضور العديد من الخبراء الدوليين، حيث صرح السيد الوزير المحترم على أن صناديق التقاعد ستعرف أزمة خانقة، الشيء الذي يستدعي تدخلا عاجلا للحكومة لحل هذه الأزمة، ويبدو من خلال الحلول المقترحة داخل هذا اليوم الدراسي أنها تذهب في اتجاه الضغط على الموظف أو على المتقاعد.

ألا تفكرون في حلول أخرى تتجه نحو بدائل حقيقية تحل أزمة المتقاعد والمعتل في نفس الوقت؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير المالية والخصوصية:

السيد الرئيس،

شكرا للسادة المستشارين اللي طرحوا هذا السؤال، ما فيها باس نقول أنني جاوبت عليه عدة مرات سواء داخل إطار الأسئلة الشفوية أو في اللجان المختصة.

هناك من المؤكد إشكالية ديال تقاعد المغاربة، والمغرب لم يكن يهتم بها إلا في السنوات الأخيرة، وهذا ما يجعل بأنه الصناديق مني بدأت كتشوف الآفاق المتوسطة بالنسبة وأحيانا البعيدة.

بالنسبة الأزمة اللي يمكن تواجهها، بغيت نقول هاذ الفترة ما بين 25 و 40 عام ولكن بالنسبة لصناديق التقاعد 25 ولا 40 عام راه هي غدا إلى خصنا نحلو المشاكل من الآن.

وفي هذا الإطار الصندوق المغربي للتقاعد بالمناسبة ديال الذكرى العاشرة لتأسيسو نظم يوم دراسي عرض للتعريف بالأساس بالتجارب الدولية اللي كاينة، وكذلك للتوضيح للرأي العام أن هناك إشكالية طبعا كما تعلمون. هذه الإشكالية الحكومة وعات بها في السنوات الأخيرة،

عارفين السيد الوزير أن المادة 1 الفقرة 3 أن السلطات التي تفرض ضريبة أو جباية وتسهر على جبايتها دون سند قانوني، يمكن متابعتها باعتبارها مرتكبة لجريمة الغدر بصرف النظر عن إقامة دعوى الاسترداد خلال 3 سنوات.

السيد الوزير، هنا راه كاين واحد الشطط في استعمال السلطة، كاين واحد التعسف واضح وأنتم من كبار من دافع على دولة الحق والقانون، كيف ستصنفون هذه الشريحة المتضررة من كل هذه التعسفات؟ وراه كاين التعسفات السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير المالية والخصوصية:

شكرا السيد الرئيس. أنا اللي بغيت نقول بالأساس أنه بطبيعة الحال أنه أي قابض حصل على مداخيل بدون قواعد قانونية ليعتمد عليها على مستندات، طبعا كما قلت الفصل الأول ديال القانون المالي تيجعل أنه يمكن أن يتابع، حنا بلد ديال الحق والقانون، ولكن اللي بغيت نقول بالنسبة لهاد الإطار أن المرجع القانوني واضح.

أولا كاين قرار ديال وزارة الفلاحة، وأنا ذكرت تاريخه وذكرت رقمه اللي تيتعلق بتفويت الاستغلال لاستعمال الأرض كمستودع للخشب، وكاين كذلك قرار جبائي جماعي بالنسبة للجماعة التي ذكرت، فانطلاقا من هذا السندين القانونين ت يظهر بأنه القابض عندو الحق باش يحصل على تلك المداخيل، وحنا كما قلت لكم حنا بلد الحق والقانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثالث والأخير موجه إلى السيد وزير المالية والخصوصية حول أزمة أنظمة التقاعد للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد اطريش، محمد العقاوي، الميلودي عفوت، عبد السلام الودي، محمد أبو الخداددي، حسن زهير، ميلود ناصر، أحمد الديبوني، محمد أبو السعود، إدريس العلوي الحسني، محمد عبده عز الدين، عبد السلام أحدوش، عبد القادر البريكي، محمد برطني، فليتفضل أحد المستشارين لتقديم السؤال.

الحكومة الحالية ديال السي جطو، فعلا قامت بمجهود فيما يخص هذا الملف، ولكن مازال التخوف ديالنا بعض المرات السيد الوزير إذا سمحتيو نخاف أن تكونوا بعض المرات تتحلوا أزمة بأزمة أخرى، هذا التخوف ديالنا الأول لأنه بعض المرات لاحظنا من خلال السياسة اللي نھجتها هذه الحكومة بجانب بطبيعة الحال ارتفاع الأجور، إيقاف التشغيل والتوظيف.

أنا بكل وضوح السيد الوزير، كنا أن نتفق أنه قبل أن تلجؤوا إلى هذه الفلسفة بإيقاف التشغيل لسبب من الأسباب، ما دخلوش في هذه الأسباب ما نتكلموش عليها أولا: كتنتو تحلوا مجال خلق فرص الشغل عاد تلجؤوا لهاذ إيقاف التشغيل والتوظيف لأنه هاذ العامل زاد يدهور أكثر أزمة أنظمة التقاعد تيدهورها أكثر.

لما كنشوفو السيد الوزير كذلك المتقاعدين، وخاصة كنعرفوا بعد المرات يقال ويشاع أنه غادي ترفعوا التقاعد ل65 سنة، أنا كنظن هذا الحل سوف يكون حلا ترقيعيا وسيزيد يقوي من هذه الأزمة.

كذلك المتقاعدين اليوم تيوصلوا ما بين بالقطاع العام والخاص يمكن ما يقرب عن 000.20 متقاعد، مناصب الشغل اللي تيعرفها القانون المالي المغربي ما كنفوتشاي 7000، ولهذا باش تتعوضوا هاذ 7000 لأنه على الأقل في السنوات الأخيرة، كان الموظف والمواطن الذي يشتغل كيخلص على هذاك اللي ما كيشغلش أو اللي متقاعد، ولهذا هذا الجانب ما راعيتوهش ولجأتم بسرعة إلى إيقاف سياسة... إيقاف التشغيل، وهذا أمر سوف غادي يزيد يكبر هاذ الأزمة هادي.

وكذلك السيد الوزير غادي تسمح لي نتطرق لواحد الجانب اللي كييعيشوه المتقاعدين المغاربة، وهو أنه اليوم ننعرفو واحد المجموعة من المغاربة اللي ضحوا واشتغلوا لمدة ما يزيد عن 30 سنة، واليوم تتجهيم مراجعات باش يؤديو بعض الواجبات لصناديق التقاعد، وأنا ننظن بأن هاذ الناس هاذو عاد راجعوا ورقاتهم ولقاوا بأنه مازال تيسالوا لهاذ الناس شي فلوس وتفاجأوا واحد العدد ديال المتقاعدين أن المتقاعد راه كنعرفوا باش كييعيش؟ تيعيش بواحد الغلاف مالي بسيط جدا، ولهذا إلى جيتيو وفاجأتيوه وقتيو له راه اسمح لبنا راه ما كناش حسبنا لك هادي عاد راجعنا السطور ديالنا أو لا الأوراق ديالنا مازال غادي تؤدي بعض الواجبات من صناديق التقاعد، أظن هذا ماشي أمر منطقي. وشكرا السيد الوزير.

وفي هذا الإطار كما تعلمون الحكومة أولا ردت الديون التي كانت عليها 11 مليار.

كما أنه في القوانين المالية بفضل تعاونكم عملنا على رفع مستوى الاقتطاعات من 14 % إلى 20 % لكن هذه الإجراءات رغم ضخامتها لا تؤخر العجز إلى من 2008 إلى 2014 بالنسبة طبعاً للصندوق المغربي للتقاعد، أي أنه ابتداء من 2014 وبين 2014 إلى 2020 الصندوق غيولي ملزم بسد العجز باللجوء إلى موارد المحفظة المالية وإلى تجاوز 2020 غادي يولي في واحد الوضعية أكثر حرجاً، ولذلك قلنا بأنه هناك استعجالية لحل هذه المشاكل وبمساعدة السيد الوزير الأول وتحت إشرافه بدأ نقاش اجتماعي إيجابي جدا مع الممثلين خاصة ديال المركزيات النقابية، وكذلك مع ممثلي المؤسسات المكلفة بالمقاولات، وبدينا وتصوبات لجنتين لجنة وطنية ولجنة تقنية واللجنة التقنية قدمت الإمكانيات اللي يمكن تكون حلا لهذه المشاكل.

في آخر الأمر اللجنة الوطنية ارتأت أن يتم من جديد تشخيص الوضعية، وذلك من طرف المكاتب ديال الدراسات المستقلة، المهم أن هناك وعي لأننا نعيش مرحلة الانتقال الديمغرافي، لأنه والحمد لله نظراً للتقدم الصحي أعمار المغاربة أصبحت تتقدم، أوضاعهم الصحية تتقدم، واللي هو إيجابي طبعاً ولكن له تأثير سلبي على الصناديق. ولذلك في إطار هاذ العمل التشاوري يجب أن نصل إن شاء الله إلى توافق لحل هذه المشاكل لأن هذه المشاكل لا تم فقط المتقاعدين حالياً كما أقول دائماً، ولكن أكثر تم المتقاعدين حالياً في المتقاعدين في المستقبل اللي هما العاملين اليوم.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير على قبولكم للإجابة على مثل هذا السؤال لعدة مرات، بطبيعة الحال هذه إشكالية طرقت لها عدة فرق في هذه القبة المحترمة لأنه الإشكالية لازالت قائمة الذات.

السيد الوزير إلى سمحتو التخوف ديالنا، وهو فعلاً هاذ الحكومات الأخيرة، لا حكومة السي عبد الرحمان اليوسفي الله يذكرها بخير، أو

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير المالية والخصوصية:

السيد الرئيس، طبعا نتفهم التدخل ديال السيد المستشار، وحتى تدخله كان في قضايا تختلف تماما وخارجة على السؤال اللي طرح. ولكن نأخذ من تدخله أنه إلى كانت شي حكومات في بلدنا منذ الاستقلال اهتتم بالمتقاعدين وعملت على تكريمهم، فهي الحكومة التي كانت في هذه العشر سنوات هي اللي ذكرتو بالأساس لأنه لولا عدم الاهتمام بوضعية الصندوق المغربي للتقاعد، لولا الإجراءات اللي جعلت بأن الدولة تؤدي الديون التي لم تؤد أكثر من 40 سنة لكانت وضعية المتقاعدين وضعية لا يحسد عليها، لولا الإجراءات التي أدت إلى تجاوز التمايز اللي كان ما بين الموظفين اللي خرجوا أقل من 96 و90 أدى كذلك هذا إلى تضحيات في الميزانية، لكان في البداية من طبيعة الحال أوضاع المتقاعدين في واحد المستوى اللي هو لا يمكن أن نطمئن إليه.

فالمقاعدين حاضرين في أدهاننا بطبيعة الحال، ولكن لحماية المتقاعدين بالأساس ديال اليوم وديال الغد يجب أن نحمي صناديقهم، وبالتالي أن نجد الحلول الضرورية. دول أخرى وصلت لبعض الحلول، وحتى هي غير كافية. دول أخرى معروف الآن لأنها رفعت بنسبة خاصة حسب المهن بالسنة ديال العمل لكن كذلك بغيت نقول لا علاقة بين التوظيف وتوسيع خريطة المنخرطين، إلى بغينا نقولو ووضعية الصناديق، لأن التوظيف هو مرتبط بشيء آخر وحاجية الإدارة، والتوظيف يجب أن يدرس ماشي بشكل سكوني ولكن بشكل حركي، لأن التوظيف في المغرب يزيد، ولكن لا يزيد في الإدارة يزيد خارج الإدارة، يزيد في المؤسسات سنة عن سنة، ويزيد بمئات الآلاف ديال الوظائف، ولكن خارج الإدارة، معنى هذا أنه بلادنا بدأت تدخل أخيرا في مرحلة ديال النضج اللي تجعل بأنه القطاع الخاص، المؤسسات الإنتاجية، المؤسسات الخدمية هي القاطرة الأساسي ديال التشغيل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير المالية والخصوصية، كما نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ونمر إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية حول وضعية مؤسسة بريد المغرب للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف أوعمو، العربي خربوش، محمد تاضومانت، محمد الزعيم، محمد الرحموني، أحمد الشوفاني، لحسن أكوجكال، السي محمد أخطور، جامع عبد العزيز، أحمد الطاهري، محمد صالح قميزة، محمد تالموست، حسن الغزوي، فليفضل أحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

تعتبر مؤسسة البريد إحدى المؤسسات الكبرى التي عرفت خلال الفترة الانتقالية للمغرب عدة مبادرات في إطار إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي والخدمي، وتحديده وعصرنته، وكنا نتذكر المناقشات التي كانت حول قانون 24.96.

لهذا البرلمان، وكذلك ما مائل ذلك من تقسيم رجال بريد المغرب إلى 3 بنيات كبيرة: بنية اتصالات المغرب، وكالات وطنية للمراقبة وتقنين مؤسسة بريد المغرب، فكانت تجربة رائدة في مجال العصرية كما قلت، وبطبيعة الحال أن تفرز جناحين: الجناح الاقتصادي/ التجاري من جهة الذي تحسن وتقدم أكثر، ومازال يتحسن أكثر من نتائجه ويسير نحو تحويل الهدف الذي سيحول هذه المؤسسة إلى بنك للخدمات أو بريد بنك الذي سيقوم بعبء خدمات، بما فيها الائتمان المالية وخدمات البريد وخدمات أخرى فالجناح التالي اللي هو الموارد البشرية.

والجناح الاجتماعي كان من الضروري أن يساير التطور المبني على الطريقة التي يسير بها الذي قلت عنه متقدم، لاحظنا أن هناك إرادة مواكبة وتحسين هذا الجانب الخدماتي، جانب الموارد البشرية، فبادرت الحكومة إلى التصريح لا بالتصريح المشترك أو إبرام اتفاقية بالتصريح المشترك يوم 15 فبراير 2005 الذي يتضمن عدد من مزايا وعدد من الشروط والالتزامات، إلا أن الملاحظ مع الأسف أن هذا الاتفاق، وهذا

وأنها في آخر كل سنة تحقق أرباحا وتؤدي ضرائب، هذا معناه بأن المؤسسة من الناحية المالية مؤسسة في وضعية مالية جيدة فعلا، الهاجس لدى الحكومة ولهاذ مؤسسة بريد المغرب هو تحرير جزء من الخدمات البريدية، هاذ الجزء هذا ماشي كله أنه هناك خدمات ما يسمى بالخدمة الشمولية.

الطابع البريدي ما يمكنش تخضعوه للمنافسة لأنه الثمن ديالو مقنن ويجب أن يظل في متناول المواطنين.

ثانيا: خدمة ديال القرب، بريد المغرب متواجد في كل أنحاء التراب الوطني وليس التراب الوطني ليس مغطى بالطريقة اللازمة والكافية لتقديم الخدمات عن قرب لكل المواطنين.

ثالثا: هناك منافسة شرسة، فواحد الجانب من الخدمات عن قرب لكل المواطنين يقوم بها بريد المغرب، كيقوم بها القطاع الخاص الدولي المتواجد في المغرب، وبالتالي يجب أن يقوم بريد المغرب بدور اجتماعي، هذه المعادلة لابد من التركيز والرجوع إلى الأطر ديال بريد المغرب إذن بدون أطر بريد المغرب لا يمكننا أن ننجح في هذه العملية بصفة نهائية، هم متفقون.

تم الاتفاق انطلاقا من هاد الشئ كامل تم الاتفاق يوم أو بتاريخ 12-15 فبراير 2005 على واحد التصريح مشترك ما بين النقابات وبين بريد المغرب وتم تفعيله بل تجاوزنا في بعض الحالات وعمدت هنا... كانت الحصيلة لأن السؤال ديالكم كان مناسبة للقيام بهذه الحصيلة: الأجرور ثم رفع الأجرور من السلام 1 إلى 16 ب 26 مليون درهم 26.3 الزيادة في منحة التسلسل الإداري بالنسبة للأطر بغلاف مالي قدره 7.3 مليون درهم بالنسبة للقانون الأساسي، رغم أن النظام الأساسي الصادر بمقتضى المرسوم 2-0-1-1637 الذي يحدد نظام الاقتراع باللائحة المفتوحة استجابة ونزولا عند طلب النقابات، نحن بصدد تعديل هذا المرسوم حتى نستجيب للتطور الحاصل ثم العمل على تطبيق مقتضيات الشغل.

فيما يتعلق برخصة الولادة ورفعها من 12 إلى 14 أسبوع مذكرة داخلية تم إصدارها بكاملها، ومتعلقة بقروض الإسكان، الامتحانات المهنية، والمباريات الداخلية لأنه كانت مجموعة من الأطر في مناطق نائية لا تتوصل بهذه المنشورات أو هذه المذكرات، بالتالي ما كانتش تستفيد من الامتحانات والمباريات الداخلية.

التصريح المشترك مازال برفوفه لم ينفذ إلى حد الآن، الشئ الذي أطل عدد من التساؤلات اللي سبقت على مستواه العاملين بمؤسسات المغرب، ولكن كذلك على مستوى الرأي العام، فبنود التصريح المشترك أدى بالفعل إلى واحد النوع من خيبة الأمل.

واعتبارا للآثار السلبية في هذا الجانب الذي لم يتقدم بالشكل المطلوب فهناك إذا حاجة إلى الاستقرار، نظرا للتحويلات التي تنتظر هذه المؤسسة، ولكون تطوير هذه المؤسسة لا يمكن أن يتم إلا بتعاون كل مكوناتها وشغليتها بوجه... .

لذلك لابد أن نتوقف معكم لحظة السيد الوزير أمام مراقبتكم ووصايتكم على مؤسسات بريد المغرب لتتساءل معكم عن الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ هذه الاتفاقية، وأجراء مضامين التصريح حسن تنفيذ الانتقال، والذي يهمننا هو إنجاز مرحلة الانتقال في مؤسسات المغرب، لأنه ستكون درسا ونموذجا لبقية المؤسسات التي ستخضع أو شرع في إخضاعها إلى إعادة الهيكلة وتطويرها في المستقبل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد رشيد الطالبي العلمي، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال وإعطائه فرصة لتوضيح مجموعة من القضايا، لأنه مؤخرا توصلت بأسئلة عديدة حول هذا الموضوع، وهذه مناسبة أنا أغتنم هذه الفرصة لشرح مجموعة من القضايا التي تم بريد المغرب.

أنتفق اتفاقا كاملا مع السيد المستشار على التصور الشمولي المستقبلي ودور بريد المغرب في الحياة الاقتصادية المغربية.

كما تعلمون أن القطاع وذكركم السيد المستشار، أن القطاع عرف تحويرا منذ المصادقة على القانون 24.96 وتم إنشاء من نفس المؤسسة أربع مؤسسات: الوزارة، ثم الوكالة الوطنية لتقنين المواصفات، واتصالات المغرب، وبريد المغرب، وأصبحت كل مؤسسة مستقلة عن المؤسسات الأخرى، وبريد المغرب عرف مؤخرا ديال 3 سنوات الأخيرة إنجازا مهما، وتمت إعادة هيكلته على مستوى المالية، على مستوى التدبير، إلى غير ذلك، بحيث يمكن أن نفتخر اليوم بوجود مؤسسة قوية ماليا،

إلى تموين القروض وصلت 100% عوض 70% كما كانت سابقا ظروف العمل، تم تخصيص غلاف قدره 70 مليون درهم قصد إصلاح مقرات العمل، وتوفيرها بكل الظروف وبكل الشروط اللازمة، التكوين المستمر، والتسهيلات النقابية، باش ما ندخلش في الجزئيات، حنا من الحكومة وبريد المغرب تعتبر أنه قمنا باحترام بنود الاتفاق الذي تم التوقيع عليه لطرح الإشكال، في الحقيقة ماشي الاتفاق طرح الإشكال هو إعادة الانتشار إعادة وضع أطر جديدة يعني المسؤولين اللي كانوا يوم أمس أعوان نجحوا في امتحان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن الكلمة لكم السيد المستشار في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الوزير، هذا بالضبط مرتبط الفرس ماذا عدم التوافق والانسجام بين المجهود والناتج المالية المحققة بفضل مجهودات الأطر والمستخدمين والبريديون بصفة عامة، والجانب الاجتماعي المتعلق بمؤلاء الناس ما هي الضمانات؟ وأمام المنافسة الشريفة والدولية المرفق البريدي ما هي الضمانات باستمرار والقيام بواجب المنافسة والتنافسية بهذا المجال؟ إذا لم يكن هناك عناية كافية برجال البريد من أطر ومستخدمين وعمال هذا بالضبط مرتبط الفرس، منين كترجعو السيد الوزير إلى هذا نسجله عندكم ما وعدتم به الآن من ترسيم المؤقتين تم تنفيذه في إطار التصريح المشترك، ولكن الآن اللي تنقلو في مجال التحديث والعصرنة هو:

أولا: تحقيق تكافؤ الفرص، وتعميم المزايا أن لا يقتصر على فئة داخل الفئة بمعنى آخر أن يكون نسبة التدبير الأفقي متناسب مع التدبير العمودي على المستوى الوطني، حتى لا يكون هناك امتياز بين المركز في الرباط والمراكز الكبرى والناس موجودين في بقاع أخرى في المغرب.

ثانيا: مراجعة المنح والتعويضات لابد من التفريق ما بين ما هو تعويض؟ وما هو منحة؟

التعويض يؤدي مع الأجر والمنحة يؤدي بشكل مقسط، منحة لابد أن تكون له منفعة، أن نكون رأسمال يلتجئ إليه ويعتمد عليه في الحفاظ على التوازنات الاجتماعية داخل الأسرة الآن يتم التفريق بشكل قديم.

ثالثا: القانون الأساسي، قلتم لنا الآن لم تكن الملاءمة الكافية مع قانون الشغل ومع المواثيق الدولية لأي مدة أجر ولا في الأجور بنفسها

تم تنظيم امتحانات ومباريات الكفاءة المهنية استفاد منها مجموعة من الأعوان، وخاصة أعوان شبك البريد والتقنيون والمراقبون، هذه حلت لنا مشكل مجموعة ديال الأطر والأعوان اللي كانوا مرتبين في سلام دنيا، نجحوا في المباريات وأصبحت أطرهم عليا لما أعطيناهاهم مسؤولية في مناطق نائية أصبحت مشكلة ديال التعسف، بحيث أنه أصبح إطار ما يمكنلوش يقى يؤدي الخدمة اللي كان تيأدي البارح لأنه أصبح إطار نجح في المباراة، وهذا الإشكال نحن نعالجه.

مراجعة المنح والتعويضات ونظام الترقية والتقنين، بحيث وضعنا مجموعة آليات جديدة لتسيير الموارد البشرية، ونحن بصدد الترتيبات الأخيرة لتقييم وإعادة النظر في القطاع الحالي وبتشاور وبشراكة مع النقابات ومع ممثلي الأطر وكنحصر اللائحة النهائية قبل الإعلان عنها وبشراكة وبتشارك الأعوان العرضيون والمؤقتون اللي طرحوا إشكال لأن واحد المجموعة ديال العرضيون والمؤقتون اللي كانوا تيشتاغلوا منذ سنين في إطار العقدة اليوم عندهم إشكال.

هاذ العرضيون والمؤقتون سوف يتم ترسيم فئة، وتم الاتفاق على وضع برنامج سيتم تنفيذه على مراحل، يعني ما يمكنش نحلو الإشكال مرة وحدة على مراحل حسب سن الأسبقية إلى غير ذلك وكاينة معايير موضوعية باش يمكن لينا نحلو الإشكالية ديال هاذ العرضيين.

الأعمال الاجتماعية، كما تعلمون كان فيها إشكال السنة الماضية والسنوات السابقة لأن مراكز الاصطياف كانت جمعية وحدة اللي كتربط مؤسسة بأربعة باش بديت، المؤسسات الأربع السنة هاذي، وصلنا لحلول وكل مؤسسة اللي استقلت عملت الجمعية ديال الأعمال الاجتماعية.

بريد المغرب ولات عندو الجمعية ديالو، اتصالات المغرب جمعية ديالها، الوكالة الوطنية والوزارة، لكن المراكز لازالت موحدة، وسيتم استعمالها من طرف الجميع وبرمجة مسبقة.

وهاذ العام إن شاء الله، كنتمناو من الله أنه باش ما يكونش شي إشكال خلال الصيف بالنسبة للاصطياف، وتم عقد اتفاقيات مع أطباء وعيادات ومصحات لتقديم خدمات المستخدمين ثم كذلك تغيير نسبة الفائدة بالنسبة لقروض السكن حيث أصبحت 4% إلى حدود 200 ألف درهم و 5% على المبلغ الذي يتجاوز 200 ألف درهم في حدود 350 ألف درهم السابقة اللي كانت 12% و 10% بالنسبة

التواصل وانعدام الثقة بين المركز ديال بريد المغرب وأجهزة جمعية الأعمال مانعين على أن جمعية الأعمال الاجتماعية في مؤسسات كهذه، لها دور انسجامي، لها دور تضمن الاستقرار والتحاور، وتقوم بدفعة أساسية بالنسبة لهاذ النوع.

وأخيرا أظن بأن تعميم المنح، كذلك مثلا النقل 150 درهم، ما أظنها تساوي شيئا، لماذا لا نفكر في تحويل هذه يعني المنح الصغيرة وتجميعها في قفة، لتكون له يعتمد البريدي أنه في آخر السنة أو في مرحمه، سيجد رأس السنة مالا معين مكون من تجميع عدد من المنح والاستحقاقات.

فلذلك أظن السيد الوزير نسجل المجهود المبذول في إطار المقاربة أو تقارب بين النتائج المالية والمجهود اللي كتقوم به بريد المغرب على مستوى تفعيل الديناميكية الاقتصادية والتجارية، ولكن كذلك لا بد أن تفعل الجانب الاجتماعي المتعلق ببريد المغرب، برجال بريد المغرب، وأطرحهم المستخدمين، والتنفيذ الفعلي المتطور المعقلن لمضامين التصريح المشترك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وشكرا السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية على مساهمتكم معنا. وهكذا نكون قد أتينا على نهاية جدول أعمال اليوم. رفعت الجلسة.

ولا في عدة هناك بطبيعة الحال الشروع في الملاءمة، ولكن لا بد أن نشرع لأنه وقعت الملاءمة في محطات، أقوى في القوانين المعلقة بالتجارة والاقتصاد والعدل إلى آخره... بريد المغرب لا بد أن يسرع في الملاءمة وغيره من المؤسسات التي تخضع إلى أنظمة خاصة في التسيير.

رابعا: كذلك ترسيم المؤقتين، الآن شحال من مؤقت كايين في بريد المغرب، كايين 270 أظن من مجموع 8500 حسب المعلومات اللي عندي هاذا الناس واش ترسيمهم بصفة نهائية وهاذي تنغيرها، أنا غير مقبولة في نظام يسعى إلى العدالة الاجتماعية يبقوا مؤقتون 20 عام 25 عام بشكل مقبول.

ماذا سيؤثر ماليا أمام النتائج المالية التي تحقق الترسيم بدفعة واحدة ل270، علاش بشكل تصاعدي؟ إلى متى لأن هناك مؤقتون آخرون عرضيون؟ وبالتالي لن نخرج من هذا المأزق.

خامسا: عندكم مشكل الوكالات البريدية عددهم 300 وكيتمخلصوا الآن أجور ديال 350 درهم شهريا عددهم 700 شخص يقومون بوظائف في القرى، ووظائف كاملة لخدمات البريد، أتظنون أن هناك في بلد ما شخص يشتغل لمدة 8 سوايع لفائدة الدولة ويتقاضى 350 درهم شهريا في قطاع حيوي ديال البريد؟ فهذا لا يجوز، ونحن في مشروع الآن قرابة ل10 سنوات منذ 90 حتى تنفيذ القانون ديال 24.96 ومازالت وكالات البريد يتقاضون 350 درهم، يا إما يدجون كموظفين، يا إما أن يعطوا التسيير ويحققون أرباح ويكون عندهم السجل التجاري، ولكن أن يكونوا أعوان اللي كيتخلصوا أجور ديال 350 درهم، ما أظن أن هذه يمكن تقبل في ظروفنا الحالية.

كذلك حاملي الشواهد، أنا ما تنفهمش المباراة تيدوزها واحد الإنسان وتيلموه ياخذ إطار خارج المركز، واحد عندو الشهادة كيطلب الإدماج ديالو وتستفيد الإدارة من تجربته وتعطيه مكانته وتدجه تنقلو لا ما كايينش المناصب إلى آخره... هذه كذلك تدخل في إطار الذي يجب إعادة النظر فيه.

وفي كذلك الأعمال الاجتماعية، وأشرتم إلي بعض المزاياء، صحيح أن جمعية الأعمال الاجتماعية في المغرب بصفة عامة لدى مختلف المؤسسات العمومية، هناك حركة وانتعاش كبير، إنما في بريد المغرب مازالت في مؤخرة القافلة لا تتصورها أنها في مستوى مثلا مقارنة OCP مثلا مقارنة ODEP مثلا مقارنة مع مقاولات أخرى، فهناك انعدام